

الآن استرا با د
فی سادس
القدره الاعزله

تولد الشریف الرحمانی بابا
فی سنه اربعین و سبعه
الربیع الثانی سنه ۱۰۰۰

اللهم صل علی محمد و آل محمد
لک رضا و الحق ادا و علی
لک ذلك

اللهم صل علی

بازرسی شد
۳۹ - ۳۴

دید شد
۱۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب
۲۷۵۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب حاضر	مجلس شورای اسلامی
مؤلف	(موسس) مخبر المصنفی ابن جعفر
موضوع	
شماره قفسه	۷۹۲۳
شماره ثبت کتاب	۷۱۲۴
تاریخ ثبت	۹۷

تاریخ ثبت شد
۲۲۴۹

تولد الشريف الجرجاني ببلدة جرجان التي يقال لها الآن استراباد
 في سنة اربعين وسبعماية وتوفي ببلدة شيراز في سادس
 الربيع الثاني سنة عشرين وخمسين في مدينة قندهار الاخرى

اللهم صل على محمد وآل محمد
 لك رضا أو لحقد أو على
 كذلك

اللهم صل على



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب حاضر: شرح سیرت نضر عصفی	شماره ثبت کتاب ۷۸۲۴
مؤلف: (بر شرح مختصر المنتهی ابن خلدون)	
موضوع:	شماره قفسه: ۷۹۲۳
	۲۴۹

تاریخ ثبت	۲۲۴۹
-----------	------

في قوله والقسمين ولا كانت الامور الى رقة الموقوتة بالحق في حجة الحق الذي
منه الامور ان شئنا ولما ارشد الى اليقونة من حيث الامور كان كل ما هو
الاعجاز اظهر من الدلالة هذه لتعريفه ووجه الحق لتسليمه في ما هو
ويعرفها من الحق السبل الموصلة الى السادة الابدود الى تمام كلامه
والرسل من حيث حاله على الامور حيث دل ان الشريعة قدمت بارسله
والمستور في نصها فلا تحتاج الى موسى آخر الى من جعلها في الحق
بكذا من ردة على طاعتها اذ ان يستقل كل حق في حالها
زاد في حقه ايمانها من حيثها وانما يتبين الحق لان الحق في الحق
اوقع حيث كان الله وصحي به رضوان الله عليهم جميعا من حيث
من حيثها بل في شريعتهم وفضلهم ارفعهم اياه من القوة والسلام وقد ايدوا في
في الحجة الاشارة الى شرح الاحكام والاقتدار على استنباطها لانها تفيد من
تدلى في القوة الى اذ لها مطلقا فان الكتاب لم يزل يفتح في ربه الله
واظهر دلائل الاحكام حيث لم يخف من غاية المنزلة والحق السبل تتدلى
الاستقامتها في ربه الله من الاحكام مستندة الى السماء وذكر لئلا
والاحكام اشارة الى الاصح وسيد في ربه الله في الدنيا والحق
حيث كان ربه الله في ربه الله لم يفر دوا **قوله** ووجه قد اشارة منه الى
الى غاية اصول الحق في استنباط الاحكام وما يربط عليها من الحق
والحق

في قوله والقسمين ولا كانت الامور الى رقة الموقوتة بالحق في حجة الحق الذي
منه الامور ان شئنا ولما ارشد الى اليقونة من حيث الامور كان كل ما هو
الاعجاز اظهر من الدلالة هذه لتعريفه ووجه الحق لتسليمه في ما هو
ويعرفها من الحق السبل الموصلة الى السادة الابدود الى تمام كلامه
والرسل من حيث حاله على الامور حيث دل ان الشريعة قدمت بارسله
والمستور في نصها فلا تحتاج الى موسى آخر الى من جعلها في الحق
بكذا من ردة على طاعتها اذ ان يستقل كل حق في حالها
زاد في حقه ايمانها من حيثها وانما يتبين الحق لان الحق في الحق
اوقع حيث كان الله وصحي به رضوان الله عليهم جميعا من حيث
من حيثها بل في شريعتهم وفضلهم ارفعهم اياه من القوة والسلام وقد ايدوا في
في الحجة الاشارة الى شرح الاحكام والاقتدار على استنباطها لانها تفيد من
تدلى في القوة الى اذ لها مطلقا فان الكتاب لم يزل يفتح في ربه الله
واظهر دلائل الاحكام حيث لم يخف من غاية المنزلة والحق السبل تتدلى
الاستقامتها في ربه الله من الاحكام مستندة الى السماء وذكر لئلا
والاحكام اشارة الى الاصح وسيد في ربه الله في الدنيا والحق
حيث كان ربه الله في ربه الله لم يفر دوا **قوله** ووجه قد اشارة منه الى
الى غاية اصول الحق في استنباط الاحكام وما يربط عليها من الحق
والحق

منه على كل شئ اي متفرقة اصولا وزوايا سائل يتبع منها عذرا وادعى ان
يتبع من غير منته من العلوم المتفرقة او يتبع اصولا وزوايا يتبع
العلوم ويطلب التقدير في اياها الى المبادئ كما ان الاول اشار الى المبادئ
قوله والقصة هي ما من دون القوة وكان ظهورها من السواد الكرمي
نفسها بالذات ثم يقال استشهد بانها صيغة الجمل اي قوله لا ينال اي لا ينفك
منها بالذات بل كرمها به اي ما فيه المشكك المشبهة بالصواب لا ينفك
عبارتها ولا شئ من باب الافعال يقال انتم مؤمنون اذا كنتم
على الامور **قوله** وقد بقيت الدقائق اي ما هي التي لا تنال الا بالحققة
بما يزود اشياء من راجحت عن حقائق منها في قوله وهذا انما
شبهت به اي جعلت حريصا على بعض النسخ مشغول وموافق الاول
الى تقدير اي منهم كان في عبارة الكشف استكرت ام كنت من علوت
اي منهم وقد تمت وكنت مع سبط فعداء بعلي وارادوا يتبع في قوله
تدقيق منه ولحق مسمى السائل والمباني الدلائل والتشويش في غاية
اما لافراد شئ او لتبديل على ما يقتضيه المقام **قوله** من الغوا
الافراد اي على ما ذكره لا على ما ذكره لا على المقام كانه ارادوا
على دقايقه والوايد في حيدة هي الحيدة من الف شئ بها التي الحيدة
في الاحتياط وعبر الوصول اليها والابحار اشارة الى ما نحن بادره
منه

منه على كل شئ اي متفرقة اصولا وزوايا سائل يتبع منها عذرا وادعى ان يتبع من غير منته من العلوم المتفرقة او يتبع اصولا وزوايا يتبع العلوم ويطلب التقدير في اياها الى المبادئ كما ان الاول اشار الى المبادئ

منه دقايقه وحقايقه التي لم يمتد بها احد فيم والافراد السؤال بمرور
والاخراج الجاهل **قوله** فقيمت في البطل اي عجزت فلم تمتد الى قول
بما اراد المتدبر او اعطى فلم امتد اليها لا غش بها **قوله** والاول
فيه قول انما اولي الفقه ان كل فرع يتبع بالشرع من تقصير اللطائف
فقد بحث به والاول التقيير وقد الاول منها مذكور في الاخرى في الكلام
والثانية هي الزوايا الاقتران وهي التوسط والاطلال الامداد واليعمال الكمال
وقد استعمل فيها **قوله** من المصنف والديني ان من غير انما ان يرجع الى الحق
الاول عليه قوله اخره لا الى الحق المذكور لفظا فانه كما قد تكرر في السمتي
الذي اخره من الاحكام في اخر هذا الكتاب منه واما ان يرجع الى العلم
الفقه المتقدم في الذكر وعلى التقديرين مونة تقسم الحق الى افراده
تقسيمه وتجليه اليها فلا يصدق المقسمي اقتسامه بضرورة ان الحق لا يجل
الا من حيث جزاه ويكون كل قسم داخل في ما هيته المقسم فيجل ان
يقدر ما يتفكر في ب او العدا كما اشار اليه فيجل من تقسم الحق الى افراده
ومما ان لم يتم في مية ومثالية او في الفقه مثالية فيحصل بالعلم كل فقه
كسنة فقه الاول كان التقسيم ثمانية في الاقسام وعلى انما
اثيرا ياتها في مية واما كان فقيمه وترتيب المقسم صادق على
اقتسامه وموجود لغته مما فان حصل الفقه وهو الحق لعدم الاختصاص
لما يشهد به

منه دقايقه وحقايقه التي لم يمتد بها احد فيم والافراد السؤال بمرور والاول التقيير وقد الاول منها مذكور في الاخرى في الكلام والثانية هي الزوايا الاقتران وهي التوسط والاطلال الامداد واليعمال الكمال وقد استعمل فيها قوله من المصنف والديني ان من غير انما ان يرجع الى الحق الاول عليه قوله اخره لا الى الحق المذكور لفظا فانه كما قد تكرر في السمتي الذي اخره من الاحكام في اخر هذا الكتاب منه واما ان يرجع الى العلم الفقه المتقدم في الذكر وعلى التقديرين مونة تقسم الحق الى افراده تقسيمه وتجليه اليها فلا يصدق المقسمي اقتسامه بضرورة ان الحق لا يجل الا من حيث جزاه ويكون كل قسم داخل في ما هيته المقسم فيجل ان يقدر ما يتفكر في ب او العدا كما اشار اليه فيجل من تقسم الحق الى افراده ومما ان لم يتم في مية ومثالية او في الفقه مثالية فيحصل بالعلم كل فقه كسنة فقه الاول كان التقسيم ثمانية في الاقسام وعلى انما اثيرا ياتها في مية واما كان فقيمه وترتيب المقسم صادق على اقتسامه وموجود لغته مما فان حصل الفقه وهو الحق لعدم الاختصاص لما يشهد به

و هو عالم النفس
و هو العالم النفساني

قوله لان العقل لا مدخل له في الاحكام عندنا اي في الاحكام الحسنة التي

[illegible]

ملحة في الادلة الكثيرة **قوله** واعلم ان الحصر الجوهري ما عني مردود من النفس
والانجبات يخرج العقل بحدوده فله مضمون منه لا يختصر في انما يستقر في
لا يكون كذا فكيف يستند انصاره الى التسليم **قوله** الاستقراء هو ما كان في
لا يختصر في الادلة الكثيرة **قوله** الاستقراء هو ما كان في
من القادر ولم يرد به **قوله** العقل في التمثل والقياس انما هو كالتدليل على
الزمنيات على كل حال والمفهوم من التسليم **قوله** العقل في التمثل والقياس انما هو كالتدليل على
مفهومها فانها انما تصور بعد تحصيلها وموقعها احكامها **قوله** قال ذلك على تسليم
تسليم الاجزاء او على ان الامور المذكورة جزئيات لجزء واحد والكلت **قوله** فكلما
قيل كل ما هو جزء فهو خارج عما ذكر لان هذا الجزاء وذاك كذا **قوله** فكلما
قيل لا يمكن ان يكون هو المتقاربان في الاستدلال **قوله** الجزئيات على كل حال

ملاد

A page from a manuscript, likely a historical text or a collection of letters, written in a cursive script. The text is arranged in approximately 15-20 horizontal lines, filling most of the page. The ink is dark, and the script is highly stylized, characteristic of older Arabic or Persian manuscripts. There are some larger, possibly decorative or emphasized words interspersed within the lines. The overall appearance is that of a well-preserved but aged document.

[illegible]

والان يراى من هذه لغة ليشا وال الاستدلال بالاجزاء على الكل فقدر
تسطط كل زام حواقيط ثم وجه التسبع ههنا انه لا كان على متوسط
الحكام والاولها فى الاستبطا فلان ان يتبعن باحوالها وما ينسب اليها
من غير الحقيقة وقد استقرت فلم يوجد مع حوازم عقلا **قوله**
الا ان يقصد كل تسعة شوية بل فيها الزيادة بين النفس والاشياء
فيقل الاكثر وليس بل الاستواء وبقي القسم الاخر من سلايقا
الكتاب او العالما ان يكون مقبلا بالذات من العلم اولاً والثاني ان توقف
على المقصود اولاً والثاني ساقط عنه درجة الاعتبار ههنا ما ذللا حاجة اليه فى
المقصد اعلا وان كان منه ما بعد حاقمة وتنبلا والاول الى المقصد بالذات
لا كان الوض من استبطا الاحكام مما يتوقف عليه هذا الوض ما حجت يتوقف
ياحوال النفس الاستبطا اولاً والثاني الاحكام تستبطى من حيث يابتن احوالها
اولاً ومنه الاخر يتحمل فسيان احوال الادلة لا يابتن احوالها وما يمكن
ولم يرضى في الاستبطا غايته انه لم يوجد ولو قيل ما يقتره الكتاب اما ان لا يكون
الانقصوا بالذات ويوقف عليه ذلك اولاً والثاني اما ان يجرى مجازاً لا
الى اخره بل المبادى وحدها وبقي الاسال بالاقبال لا وكان شديد ما لم يقبل
وان كان ما ذكره افصح في القهيم ان الاحوال الامتداد والرجح راجحة
في الحقيقة الى الادلة السعوية فالقصة بالذات احوالها مع حيث دلالتها

[illegible]

وکیفیه و صورتها و احوالها
بقدر احوال و احوال و کتابها
از ذرات او و ذرات او و ذرات او
نست به احوال و ذرات او و ذرات او
حزوه نیست لذت و ذرات او و ذرات او
فوق ذرات او و ذرات او و ذرات او
به احوال و ذرات او و ذرات او

على الاحكام المطلق او باعتبار رضا او كسب فما يكون من قولها
 وحينئذ قل موافقة مع الاجتهاد والرجوع نظرنا الى الطرد وحيث
 العمل الى ان الموضوع هو الادلة السبعة الاحكام اذ قد بحثت بينه
 براض الحكم اليه مثل ان الوجوب متبع او مفقود وعلى الايمان
 او على الكفاية الى ذلك ورد بان رجحه الى ان الامر متلايد على
 الموضوع او المفقود اذ عرفت ان احوال الادلة الاجمالية على الوجه
 الحكمي من اجلها من اللزوم المذكورة اجتنب في استنباط الاحكام من الادلة
 التفصيلية الى استخراج احوالها الجزئية المتدرجة تحت قواعد الكلية
 كسائر القواعد من اصولها فقد ذكر من مبادئ العلم بما يقتضيه التبعية
 على ان المبادئ بالحق العام المقصود بها ليست مجرد في ذكر لاندراج الموضوع
 فيما قال المصنف المشي والمبادئ صرة وموضوعة وفيه تارة مستدرة فان
 ما قيل من ان المبادئ ان حملت على المصطلح لم يجر حمل المبدأ والغايتها
 وان حملت على ما سماه المصنف مبادئ كانت كلية فيكون ان كان قد نفس
 لا يقتضيها وكسب التقدير في النسق الثاني وانها للبيان قديم على البيان
 وان لم يذكر الموضوع في المبادئ لان الصورة داخل في الاستعداد اعني
 المبادئ بالحق الاصل والتقدير بموضوعة من مقدمات الشرح يعني
 في كل منته بالحد وانما علمية وان عرفت من اجزاء العلوم فان ثبوت
 المستدرة اذ
 الجواب عن ذلك

من قولها
 على الاحكام المطلق
 او باعتبار رضا
 او كسب فما يكون
 من قولها
 وحينئذ قل
 موافقة مع
 الاجتهاد
 والرجوع
 نظرنا الى
 الطرد وحيث
 العمل الى ان
 الموضوع هو
 الادلة السبعة
 الاحكام اذ
 قد بحثت
 بينه
 براض الحكم
 اليه مثل ان
 الوجوب متبع
 او مفقود
 وعلى الايمان
 او على الكفاية
 الى ذلك
 ورد بان
 رجحه الى ان
 الامر متلايد
 على
 الموضوع
 او المفقود
 اذ عرفت
 ان احوال
 الادلة
 الاجمالية
 على الوجه
 الحكمي من
 اجلها من
 اللزوم
 المذكورة
 اجتنب في
 استنباط
 الاحكام
 من الادلة
 التفصيلية
 الى استخراج
 احوالها
 الجزئية
 المتدرجة
 تحت قواعد
 الكلية
 كسائر
 القواعد
 من اصولها
 فقد ذكر
 من مبادئ
 العلم بما
 يقتضيه
 التبعية
 على ان
 المبادئ
 بالحق
 العام
 المقصود
 بها ليست
 مجرد في
 ذكر لاندراج
 الموضوع
 فيما قال
 المصنف
 المشي
 والمبادئ
 صرة
 وموضوعة
 وفيه تارة
 مستدرة
 فان
 ما قيل
 من ان
 المبادئ
 ان حملت
 على
 المصطلح
 لم يجر
 حمل
 المبدأ
 والغايتها
 وان
 حملت
 على
 ما
 سماه
 المصنف
 مبادئ
 كانت
 كلية
 فيكون
 ان كان
 قد نفس
 لا يقتضيها
 وكسب
 التقدير
 في
 النسق
 الثاني
 وانها
 للبيان
 قديم
 على
 البيان
 وان لم
 يذكر
 الموضوع
 في
 المبادئ
 لان
 الصورة
 داخل
 في
 الاستعداد
 اعني
 المبادئ
 بالحق
 الاصل
 والتقدير
 بموضوعة
 من
 مقدمات
 الشرح
 يعني
 في كل
 منته
 بالحد
 وانما
 علمية
 وان
 عرفت
 من
 اجزاء
 العلوم
 فان
 ثبوت
 المستدرة
 اذ
 الجواب
 عن
 ذلك

من قولها
 على الاحكام المطلق
 او باعتبار رضا
 او كسب فما يكون
 من قولها
 وحينئذ قل
 موافقة مع
 الاجتهاد
 والرجوع
 نظرنا الى
 الطرد وحيث
 العمل الى ان
 الموضوع هو
 الادلة السبعة
 الاحكام اذ
 قد بحثت
 بينه
 براض الحكم
 اليه مثل ان
 الوجوب متبع
 او مفقود
 وعلى الايمان
 او على الكفاية
 الى ذلك
 ورد بان
 رجحه الى ان
 الامر متلايد
 على
 الموضوع
 او المفقود
 اذ عرفت
 ان احوال
 الادلة
 الاجمالية
 على الوجه
 الحكمي من
 اجلها من
 اللزوم
 المذكورة
 اجتنب في
 استنباط
 الاحكام
 من الادلة
 التفصيلية
 الى استخراج
 احوالها
 الجزئية
 المتدرجة
 تحت قواعد
 الكلية
 كسائر
 القواعد
 من اصولها
 فقد ذكر
 من مبادئ
 العلم بما
 يقتضيه
 التبعية
 على ان
 المبادئ
 بالحق
 العام
 المقصود
 بها ليست
 مجرد في
 ذكر لاندراج
 الموضوع
 فيما قال
 المصنف
 المشي
 والمبادئ
 صرة
 وموضوعة
 وفيه تارة
 مستدرة
 فان
 ما قيل
 من ان
 المبادئ
 ان حملت
 على
 المصطلح
 لم يجر
 حمل
 المبدأ
 والغايتها
 وان
 حملت
 على
 ما
 سماه
 المصنف
 مبادئ
 كانت
 كلية
 فيكون
 ان كان
 قد نفس
 لا يقتضيها
 وكسب
 التقدير
 في
 النسق
 الثاني
 وانها
 للبيان
 قديم
 على
 البيان
 وان لم
 يذكر
 الموضوع
 في
 المبادئ
 لان
 الصورة
 داخل
 في
 الاستعداد
 اعني
 المبادئ
 بالحق
 الاصل
 والتقدير
 بموضوعة
 من
 مقدمات
 الشرح
 يعني
 في كل
 منته
 بالحد
 وانما
 علمية
 وان
 عرفت
 من
 اجزاء
 العلوم
 فان
 ثبوت
 المستدرة
 اذ
 الجواب
 عن
 ذلك

الكل بـ السبب معلوم من الدين ضرورة والاجل يستدل عليه به
فقد كان كل ما لم يكن الطلب بغزائير ربي لا يتأتى في الاباراد متعلق
 الطلب بقوة على ايتارها على ما كان واحد اخطا بدنه لقوة كنه
 اذ لو لم يتصور احدا اشغ طلبة قطعا وان ليقور باعتبار امر مثل وقته
 تحصيل ما غن عن لابعية قريبا اذ ان ما لم يطل وان كان كنه كنه
 لا يكون لكثرة جهة واحدة لتبسط وتجهل ما شئ واحد او غير ذلك
 سواء ان يجهل عليه لقوة كل واحد على قياس كسب وانما ان يكون لما كنه
 غن ان يعرفها باعتبار اذ لو لم يتصوره بوجه استدل عليها وان قور الى
 لقوة كواحد منها بخصومه قد علمه او قور ولا كنه قال حقه دون ان يدل
 عليه ان يعرفها الى ذلك كما يدل على وجوده وقبضه وان لقور بديهما ويزيد
 الارادة بخصومها ولو اندفع الى طلبها من حيث انها جرى لفهم العلم قبل
 تبطل كنه الاوجه لم يجره المطلوب ولم يجره ان يوجهه الطلب الى
 فيقوت ما يقبضه ويضع عمره فيا لا يبعثه من حل كلامه على الوجوب زاعما
 ان تركه من قهقهه من كنه لطلبه والودل الى موقفها من جهة اخرى فقد
 قرات المطلوب وقصص العود دفعه وجبه وقه فان اراد انه لا بد من
 تحصيله فقد لم يطله وان اراد ما يتوقف على قاعة التحسين فيا لم يطله
 ولا يقلل مبالغة وان اراد الوجوب الوقي فانه الى ما ذكره من الاولوية

من قولها
 على الاحكام المطلق
 او باعتبار رضا
 او كسب فما يكون
 من قولها
 وحينئذ قل
 موافقة مع
 الاجتهاد
 والرجوع
 نظرنا الى
 الطرد وحيث
 العمل الى ان
 الموضوع هو
 الادلة السبعة
 الاحكام اذ
 قد بحثت
 بينه
 براض الحكم
 اليه مثل ان
 الوجوب متبع
 او مفقود
 وعلى الايمان
 او على الكفاية
 الى ذلك
 ورد بان
 رجحه الى ان
 الامر متلايد
 على
 الموضوع
 او المفقود
 اذ عرفت
 ان احوال
 الادلة
 الاجمالية
 على الوجه
 الحكمي من
 اجلها من
 اللزوم
 المذكورة
 اجتنب في
 استنباط
 الاحكام
 من الادلة
 التفصيلية
 الى استخراج
 احوالها
 الجزئية
 المتدرجة
 تحت قواعد
 الكلية
 كسائر
 القواعد
 من اصولها
 فقد ذكر
 من مبادئ
 العلم بما
 يقتضيه
 التبعية
 على ان
 المبادئ
 بالحق
 العام
 المقصود
 بها ليست
 مجرد في
 ذكر لاندراج
 الموضوع
 فيما قال
 المصنف
 المشي
 والمبادئ
 صرة
 وموضوعة
 وفيه تارة
 مستدرة
 فان
 ما قيل
 من ان
 المبادئ
 ان حملت
 على
 المصطلح
 لم يجر
 حمل
 المبدأ
 والغايتها
 وان
 حملت
 على
 ما
 سماه
 المصنف
 مبادئ
 كانت
 كلية
 فيكون
 ان كان
 قد نفس
 لا يقتضيها
 وكسب
 التقدير
 في
 النسق
 الثاني
 وانها
 للبيان
 قديم
 على
 البيان
 وان لم
 يذكر
 الموضوع
 في
 المبادئ
 لان
 الصورة
 داخل
 في
 الاستعداد
 اعني
 المبادئ
 بالحق
 الاصل
 والتقدير
 بموضوعة
 من
 مقدمات
 الشرح
 يعني
 في كل
 منته
 بالحد
 وانما
 علمية
 وان
 عرفت
 من
 اجزاء
 العلوم
 فان
 ثبوت
 المستدرة
 اذ
 الجواب
 عن
 ذلك

من قولها
 على الاحكام المطلق
 او باعتبار رضا
 او كسب فما يكون
 من قولها
 وحينئذ قل
 موافقة مع
 الاجتهاد
 والرجوع
 نظرنا الى
 الطرد وحيث
 العمل الى ان
 الموضوع هو
 الادلة السبعة
 الاحكام اذ
 قد بحثت
 بينه
 براض الحكم
 اليه مثل ان
 الوجوب متبع
 او مفقود
 وعلى الايمان
 او على الكفاية
 الى ذلك
 ورد بان
 رجحه الى ان
 الامر متلايد
 على
 الموضوع
 او المفقود
 اذ عرفت
 ان احوال
 الادلة
 الاجمالية
 على الوجه
 الحكمي من
 اجلها من
 اللزوم
 المذكورة
 اجتنب في
 استنباط
 الاحكام
 من الادلة
 التفصيلية
 الى استخراج
 احوالها
 الجزئية
 المتدرجة
 تحت قواعد
 الكلية
 كسائر
 القواعد
 من اصولها
 فقد ذكر
 من مبادئ
 العلم بما
 يقتضيه
 التبعية
 على ان
 المبادئ
 بالحق
 العام
 المقصود
 بها ليست
 مجرد في
 ذكر لاندراج
 الموضوع
 فيما قال
 المصنف
 المشي
 والمبادئ
 صرة
 وموضوعة
 وفيه تارة
 مستدرة
 فان
 ما قيل
 من ان
 المبادئ
 ان حملت
 على
 المصطلح
 لم يجر
 حمل
 المبدأ
 والغايتها
 وان
 حملت
 على
 ما
 سماه
 المصنف
 مبادئ
 كانت
 كلية
 فيكون
 ان كان
 قد نفس
 لا يقتضيها
 وكسب
 التقدير
 في
 النسق
 الثاني
 وانها
 للبيان
 قديم
 على
 البيان
 وان لم
 يذكر
 الموضوع
 في
 المبادئ
 لان
 الصورة
 داخل
 في
 الاستعداد
 اعني
 المبادئ
 بالحق
 الاصل
 والتقدير
 بموضوعة
 من
 مقدمات
 الشرح
 يعني
 في كل
 منته
 بالحد
 وانما
 علمية
 وان
 عرفت
 من
 اجزاء
 العلوم
 فان
 ثبوت
 المستدرة
 اذ
 الجواب
 عن
 ذلك

الحكمة التي اظهرت من الحكمة المدونة احتج في استنساخ الاحكام من الادلة
التفصيل الى استخراج احوالها البرزخية المندرجة تحت قواعد الحكمة
سائر الفروع من اصولها **اوله** قد ذكر من مبادئ العلم من يلقظ من التبعض
على ان المبادئ بالحق العالم الحق بهما ليست مفرقة كما ذكر لانه راجع الى الموضع
فيما قال المصنف المشي والمبادئ صرة وموضوعة وقائمه كاستداده فان
ما قيل من ان المبادئ ان حملت على المصطلح لم يلزم حمل الحد والقائمه بها
ان حملت على اسماء المبادئ كانت كلمة في لغوا لان ما ذكر نفس
الاشياء وانما القائل بالحق والنسق الثاني وانها للبيان قد تم على البيان
وانما لم يذكر الموضع في المبادئ لان الصورة داخل في الاستعداد اعني
المبادئ بالحق الاصل والتقدير موضعيتها من مقدمه الشرع على
نقص منته بالحد وانما حقيقتها وان عرفت من اجزاء العلوم ثلاث ثبوت
باعتبارها بالحد وانما حقيقتها وان عرفت من اجزاء العلوم ثلاث ثبوت
باعتبارها بالحد وانما حقيقتها وان عرفت من اجزاء العلوم ثلاث ثبوت

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, appearing as bleed-through from the reverse side. The text is dense and covers the lower half of the page.

الكلب و
قوله ان
 الطوبى
 اذ لم يمت
 تحصيله
 لا يكون
 سوان
 شقة
 ان
 لقور
 عية
 الارادة
 فبقية
 فيفتد
 ان
 نوات
 تحصيله
 ولا

Vol. 2. A. M. 59. 60.

والبيان في هذا الحكم كقولهم

قوله ويحسب ان كل علم من العلوم الخفية المدونة مسائل كثيرة لغيره
 في غير شئ واحد اذا لم يكن شئ واحد في انفس القدرت واطام يكون
 على احدى وانما صار كل طائفة من هذه الاقسام على خاصية يوكفها من ارتباطها
 بعضها ببعض واما العلم بمقتضى راحة السلف الاخر ولولا لا يلد على واحد او اثنين
 افراد، بالمدونين والتعلم ثم ذلك لا يمكنه عقلا ان يكون موضوع العلم به
 غير مثل موضوعات مسائل راجعة الى شئ واحد كعدد الخشب وان
 يكون غايته كالتعلم في مسائل الطب ابرهت عن احوال بدن الانسان
 والادوية والاعراض من حيث انها تتعلق بالعلم وقد يجهل في بعض
 الفقه اذ جهت في معرفة احوال الدليل السمعى كاستثمار الحكم وعلمه ان يكون
 راجع الى الحوادث بالذات بها تحت جميعها على ما يتجس في الموضوع الى ذلك
 من الاصل كانت العقائدية وان لم يكن واقف والاصل الذي لا يبره
 في جهة الوحدة هو الموضوع لان الحوادث صفات مطلوبة لذوات
 الموضوعات فان الخفة في ذلك وان لم يدر فلا بد من العلم في سبيلها
 والى ذلك بحسب اعادة الى كافي المقدار المسترك في علم الهندسة
 او عرضي كمنوعات الطلبة الاشتبا إلى الفقه وقفت في الدليل
 السمعى في الدلالة على الحكم اذا وجدت موضوعات لهذا الفن ومن ثم تراهم
 يقولون في العلوم بآثار الموضوعات بان جهت في معرفة احوال

قوله ويحسب ان كل علم من العلوم الخفية المدونة مسائل كثيرة لغيره
 في غير شئ واحد اذا لم يكن شئ واحد في انفس القدرت واطام يكون
 على احدى وانما صار كل طائفة من هذه الاقسام على خاصية يوكفها من ارتباطها
 بعضها ببعض واما العلم بمقتضى راحة السلف الاخر ولولا لا يلد على واحد او اثنين
 افراد، بالمدونين والتعلم ثم ذلك لا يمكنه عقلا ان يكون موضوع العلم به
 غير مثل موضوعات مسائل راجعة الى شئ واحد كعدد الخشب وان
 يكون غايته كالتعلم في مسائل الطب ابرهت عن احوال بدن الانسان
 والادوية والاعراض من حيث انها تتعلق بالعلم وقد يجهل في بعض
 الفقه اذ جهت في معرفة احوال الدليل السمعى كاستثمار الحكم وعلمه ان يكون
 راجع الى الحوادث بالذات بها تحت جميعها على ما يتجس في الموضوع الى ذلك
 من الاصل كانت العقائدية وان لم يكن واقف والاصل الذي لا يبره
 في جهة الوحدة هو الموضوع لان الحوادث صفات مطلوبة لذوات
 الموضوعات فان الخفة في ذلك وان لم يدر فلا بد من العلم في سبيلها
 والى ذلك بحسب اعادة الى كافي المقدار المسترك في علم الهندسة
 او عرضي كمنوعات الطلبة الاشتبا إلى الفقه وقفت في الدليل
 السمعى في الدلالة على الحكم اذا وجدت موضوعات لهذا الفن ومن ثم تراهم
 يقولون في العلوم بآثار الموضوعات بان جهت في معرفة احوال

شئ او شئ من سببه وفي ذلك عن احوال شئ آخر او شئ من سببه
 اخرى والتعلم من ربح الحوادث الى ما يعين في الموضوع اما وجدوا في
 حكمه على اذ ليس للمقد والى وحدة الغاية مثلا فان قلت قد جوا بان
 اى علمية والمباينى ما بين الخفى من اجزاء العلوم والى الملبس في كل علم
 خفاه بحسب ما لا كان نظره في موالفة من العلم اقله في المسائل وقد
 يقال عند ما من الاجزاء او موالفة القائل بل مسائل التي هي المقصود
 العلم ولولا لم يسقط الى ما عداها فان سبيل لغيره حقيقة يشهد على
 ذلك بما ورد في تقرير الخفيات العلوم على انه امر مطلق يمكن ان يصح
 بترجحه عنده **قوله** ومن كانت الجهة اذ اريد تعريف علم خاص فلا بد من معرفة
 وحدته فان تعددت حاز الاخذ من كل جهة والموضوع اولى وحده العلم باذنه
 قوله من حيث انه ممكن ان يحل للكل اعم معرفة ما هو علم وحدته حيث
 هو كذا وكذا في معرفة ان ذكر متعذرا ومتعذرا فلا يجوز ان كان حقيقة
 ممكن في ذلك العلم ان صرح الحقيقة انما ان كان عامتها واما
 ان كان يجهلها او لا فله ان يستعمل الاخذ في تلك الحقيقة لانه من
 جهة الوحدة القابل للميزة يكون صراحه رسميا قد ظهر انه لا يمكن عليه
 ان يمتنع ان يتعذر اولا باحد ما بين منعه فيصير توجهه الى جهة
 ويكون على العيرة في طلبه اذ لو قدره بالشيء في ذلك كان على علمه في جهة

قوله ويحسب ان كل علم من العلوم الخفية المدونة مسائل كثيرة لغيره
 في غير شئ واحد اذا لم يكن شئ واحد في انفس القدرت واطام يكون
 على احدى وانما صار كل طائفة من هذه الاقسام على خاصية يوكفها من ارتباطها
 بعضها ببعض واما العلم بمقتضى راحة السلف الاخر ولولا لا يلد على واحد او اثنين
 افراد، بالمدونين والتعلم ثم ذلك لا يمكنه عقلا ان يكون موضوع العلم به
 غير مثل موضوعات مسائل راجعة الى شئ واحد كعدد الخشب وان
 يكون غايته كالتعلم في مسائل الطب ابرهت عن احوال بدن الانسان
 والادوية والاعراض من حيث انها تتعلق بالعلم وقد يجهل في بعض
 الفقه اذ جهت في معرفة احوال الدليل السمعى كاستثمار الحكم وعلمه ان يكون
 راجع الى الحوادث بالذات بها تحت جميعها على ما يتجس في الموضوع الى ذلك
 من الاصل كانت العقائدية وان لم يكن واقف والاصل الذي لا يبره
 في جهة الوحدة هو الموضوع لان الحوادث صفات مطلوبة لذوات
 الموضوعات فان الخفة في ذلك وان لم يدر فلا بد من العلم في سبيلها
 والى ذلك بحسب اعادة الى كافي المقدار المسترك في علم الهندسة
 او عرضي كمنوعات الطلبة الاشتبا إلى الفقه وقفت في الدليل
 السمعى في الدلالة على الحكم اذا وجدت موضوعات لهذا الفن ومن ثم تراهم
 يقولون في العلوم بآثار الموضوعات بان جهت في معرفة احوال

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

والا ما حوله فليكن قد علم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
بما لا ريب فيه من ان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
لاسم ولا مقدار حيث كانت الامور والاشياء والاعمال
بالقوة والى ذلك كذا وكذا في المتن
كذلك من حيث كانت الامور على كل حال
منها فليكن الحق الذي لا ريب فيه
العلم في الحقيقة قد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
تلك الامور التي لا ريب فيها وقد تقرر من ذلك الحق من الحق
كيفية علم الحق الذي لا ريب فيه لان الحق من الحق
الى ان لا يخطئ وان كان الحق لا يخطئ بالحق
الشرع ليعتقد بها وان ان يتفق بها وتلك الامور التي لا ريب فيها
وذلك من حيث كانت الامور على كل حال
لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا يتحول ولا يتبدل
منها فليكن الحق الذي لا ريب فيه
جزئية كذا وكذا في المتن
والسنة والعدل لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا يتحول ولا يتبدل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
بما لا ريب فيه من ان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
لاسم ولا مقدار حيث كانت الامور والاشياء والاعمال
بالقوة والى ذلك كذا وكذا في المتن
كذلك من حيث كانت الامور على كل حال
منها فليكن الحق الذي لا ريب فيه
العلم في الحقيقة قد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
تلك الامور التي لا ريب فيها وقد تقرر من ذلك الحق من الحق
كيفية علم الحق الذي لا ريب فيه لان الحق من الحق
الى ان لا يخطئ وان كان الحق لا يخطئ بالحق
الشرع ليعتقد بها وان ان يتفق بها وتلك الامور التي لا ريب فيها
وذلك من حيث كانت الامور على كل حال
لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا يتحول ولا يتبدل
منها فليكن الحق الذي لا ريب فيه
جزئية كذا وكذا في المتن
والسنة والعدل لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا يتحول ولا يتبدل

البر

منه ليعلم ان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
على قدر ما به وقد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
جزئية كذا وكذا في المتن
وسم فلا يغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل
الى دليل واحد وان ذلك من حيث كانت الامور على كل حال
ولم يذكر اوجه الحق لان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
ان الامور التي لا ريب فيها قد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
اجمالا من الحق الذي لا ريب فيه وان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
في الامور التي لا ريب فيها قد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
على ايمان المسائل الجزئية وقد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
ان معرفة الاحكام العقلية متوكل على معرفة الدلائل الجزئية وقد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
تلك الامور التي لا ريب فيها قد تقرر من الحق كالعقل المحض كما بان من الحق
فهو لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل
انها من حيث كانت الامور على كل حال
استنبطت على منها قطعي وان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
في مسائل الامور وكيف يقع انما هي استنبطت على منها قطعي وان الحق لا يغير ولا يتبدل ولا يتحول
التي تطلب بها وتقرر الاحكام ان المسائل الجزئية مستندة الى اوجه معينة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten notes in a cursive script, likely a personal or working draft, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

أودعنا في سبيلنا القرآن للذم والثناء
مقتضاه وادان كلنا قطيعا ضاه

بأن الأول يلزم مما ذكرنا أن يكون العلم المعموم من الأدلة القطعية
من النسخة بأن ثمة أدلة القطعية لا يقدر إلا على ما ذهب إليه بعض
ما يتبع عليها من البطلان واليقين فإن قيل كل واحد من دليل العلم
نحو ما ذكره القوم من ضرورة وقصر في العلم بغيره من ضرورة أن ذلك لا
أن كان عليه في نفسه لا يخرج من ضرورة النسخة فليس ذلك الجواب إلى الجواب
العلم بالعلم لا العلم بالعلم موافق في الواقع إلى الشيء حصل عليه من
العلم وعندهما كما حصل العلم بالعلم ومما علم عليه من جهة الشيء في حق
نفسه بالوجه أن علم قطعي لا يتصور ما ينطبق به إجماعا على ضرورة من الذين فقد
افترض به إلى العلم بالعلم انفسهما ووجب عليه العلم الحقيقي فلهذا لم يمتنع
العلم الحقيقي أنه يجب عليه العلم بالعلم ووجب العلم النسخة أن قول
أو اعتقاد أو شبهة وإنما حصة أو حصة أو كرامة أو الأيمان بالفضل
مقتضى كمال العقل على وجه الاستدلال العلم المطلق لا يوجب العلم بشيء من ذلك
في حق من مقلد به أن يقول قد علم كماله على ما لا بد له وليس كذلك
المرجع في حق كماله على وجه العلم من أن قطعيان كماله النسخة على كماله
ثم جاز من الاستدلال في حق كماله على وجه العلم من أن قطعيان كماله النسخة على كماله

بسم الله الرحمن الرحيم
في العلم والادب والعباد
من الامام

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

1891

من المخطوطات النادرة
في المكتبة الوطنية
بدمشق

كان مقتضى الرتبة والاعتبار في ترتيب تلك القواعد اليه فبدي كلامه
لا حول ولا قوة الا بالله فان صور الادلة والمبررات الجوهرية المذكورة في
ليست هي من المسائل المنطقية بل هي من حيث موضوعاتها والتي ان كانت
مسائل العلوم النظرية تحتاج الى دلائل ومبررات معينة والعلوم التجريبية
الى المسئلة لا يحصل الا من حيث المنطقية او يقتضي بها فهي تحتاج الى البراهين
العلوم وليست جزاء منها بل هي من العلوم لا كالمسائل في العلم التجريبي
ومقتضى ما فيها ان ثبت اليه هذه القواعد التي هي المبررات في بدي كلامه
للعلوم الشرعية وقيل الاول ان لا يكون الدليل يقتضي الاصول والاعتقادات
الى منها حيث انه في توليد هذا السلك بناء على العلم بالعلم والاعتقادات
والجواب ما يتعلق بها فترتبة تلك التقسيم العلم الى العلوم الحقيقية
الى الفيزيائية والنظريه وان طرقت الترتيبات الى النظريات وما يتعلق بها
ان كانت كلها من جهة العلم والبرهان بل على انها مبررات
كما فعلت الفلاسفة الاخرين وفيه ان اراد علم في اخر استدل او ما
يأيد البطلان المستقيمة والاعتقادات الاصلية فافهم على تعريف الدليل والنظر
والعلم والاعتقادات مبررات في كلامه **والدليل** لغة الدليل في اللغة
يلقى على الترتيب معين في الدليل لا يرتبه في الفكر ويتركه في العقل
على ما به الدلائل وقد عرفت من ان الدلائل معينة وانها كبر الدلائل في قوله

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

ولا به الاكثاد ومنها كونه مطلقا على المرشد وهذا التوجيه موافق لما مضى
الآن في الكلام حيث قال ان الدليل لغة يطلق في اللغة على الدلائل
للدليل فيقول هو الذي لا يرد في اللغة على ما فيه دلائل واراد ان الشك في
ان يحصل في الاكثاد في مبررات الكتاب مطلقا على ان يحصل في الدلائل
ومر معنا العلم حيث ان العلاقة على اللغة ان كانت مستعدا في بدي
الاراي ان لم توجد فان ما به الاكثاد فيقول ان المرشد جاز الا ان العقل يستعد
الى الادلة فيقول ليس انما يقطع واعتبر من انه يجيد ما فيه من المطلق لغة
المرشد على من حقيقة ومبرراتها الا ان يقول بان الدليل لغة يطلق على
المرشد وجوب بان هذا ان يقول لان المرشد على التوجيه الاول اليه بل لا بد
على معنى الحقيقة من ان معنى ان معنى وانما ذكر ذلك فيقول ان المرشد هو على
المرشد فيعلم الحقيقة والميزان على ان اللغة يجوز استعمال المطلق في كل وجه من
منه ولو لم يكن الحقيقة والميزان من جهة الحقيقة الحقيقية اليه فلا يتحقق
وما قيل من ان الاكثاد هو المبررات فيكون ان معنى من الدلائل فلا يلحق المرشد
بالمرشد اليه فقول الدليل لغة كما مضى وان ذلك مفهوم وجوب ومع اللغة
فلا يتصل الحقيقة والميزان ان اللغة في المرشد كمرشد الا على الدلائل على
والا كونه لم يبرهن في معنى الدلائل على الاكثاد في اللغة كمرشد في قوله
الدلائل قال في قوله المرشد وان الدلائل لغة يطلق في اللغة على الدلائل

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

هذا هو الدليل في اللغة
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم
والدليل في اللغة هو الذي
يؤيد البرهان ويثبت العلم

الركب من قضا يشهد به او سدا لزام الحكم لفظ الاقرب والادنى
 والظن الى ذلك لفظ من قضا عليه مقبوله او غير لا يقتضيه من هو كونه
 ذلك البرهان وجبر منها بالنظر والاشهرى الركب من قضا عليه لا يقتضيه
 القيقض والبسط والاحكام والاقسام والظن على الذي ركبه من قضا عليه
 بالكمهورات والسياسة او لا بد من ذلك والسياسة ومير من يثبت
 احكاما لا يقتضيه الاقلام فاستثنى في القضايات باسرها او يختص بالبرهان
 منه اي من الدليل الا انه القيس اذ البرهان منزه الا ان كان راجعا
 اليه وانه البرهان فلا يستدرك لانه سببا فانه علاقة عينية
 النفس وبعين شئ يستفاد ومومن لا يتفاد مع بقا سبب الذي وصل منه
 البرهان في القضايات على كمال الظن ويسبب الى البرهان الذي
 ادنى حكمه في فلكية قد اطلق بجموعه لتطبيقات اربع رتبة الاستدلال
 في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي
 تراو وبقا اخر موقعا في سيم مقدمات الاستدلال في الكل انما هو
 ذلك التقدير لا بد منه فلا يستدرك الا في البرهان وهو لا يتفاد
 سيما وقضاء ظاهر ان السيم لا دخل في الاستدلال فاني محقق انهم
 لا يوقف على كون الملازم ولا القاطع كما ينبغي ان يكون العلم قد تم
 ولعل قد تم من المور يستدرك قول العلم استثنى من القول والحق

هذا هو المقصود من قوله
 في القضايات باسرها
 اي في جميعها

هذا هو المقصود من قوله
 في فلكية القياس
 اي في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي

هذا هو المقصود من قوله
 في فلكية القياس
 اي في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي

الاول في نفس الامر محقق انما في قضا وموقف الاستدلال
 ليس منها وانما في تقدير السيم اشارة الى ان القياس من حيث
 موقيس لا يجب ان يكون مقدماته مسلما مدققة ولو انكفي بما علم
 منهم ان ذلك القضا محقق في الواقع وان الامم تحقق منه اليقظ كما ذكر
 في موقفه فالحكم بعدم الاستدلال في غير البرهان انما يتم بان بين حقيقة اوجه
 حقيقة بدون التيقظ على انحاء الظن من بقا سبب لا بان بين جواز
 عدم حقيقة في نفسه **والله** وفيه بحث في الاستدلال البرهان
 بحيث تذكر في علم الكلام موان فيضان التيقظ في العلم والاشارة
 والاستدلال وانما سبب كذا لا موزن الاستدلال ولا جواز
 قال اريد بالاستدلال الذي اشتهر بالاعتدال كونه لانه عقلا كما هو

هذا هو المقصود من قوله
 في فلكية القياس
 اي في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي

الحيث ومنه العبارة مع التوقف الثاني على راي اصحابه دون الواقع
 كليات الاول فانه محقق كماله وان حمل على الدولم والاشارة العادي
 فقد عدل به عنه ظاهره مد او قد قيل براه الى الاستدلال بعبارة بولك
 يوجد في الامارة الفيزيائية وجودا في وجودها كماله مما بين ذلك ولا يقتضيه البرهان
 احلا وان امكن فقد استقال بواجب الادارة الواقعة من مقتضى عيشين
 من اجل مما السيم على تقدير اعداده موزنة بما دون التيقظ والاشارة
 الاخرى من جواز التقدير بما امار السيم او مساو فلا يستدرك لانه لاشارة

هذا هو المقصود من قوله
 في فلكية القياس
 اي في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي

هذا هو المقصود من قوله
 في فلكية القياس
 اي في فلكية القياس من جملة مع ذلك من العلاقات التي هي

كالسبح اي اورد المسحرات بالقوة الموحدة والبرهان المذكور
 المبررات بالقوة الموحدة اذ لكل واحدة من الواجبات يرتفع الزمن
 حرة بها من زوايا مختلف المسحرات لبعضها وليس بها تقييد بالعقد
 الموحدة تلك الصورة يتدرج في الحد من لا يرى وادى زاوية فيها
 فقال في تلك الامور المستمرة ولما لا يعلل الامور العينية المذكورة
 التي هي المحسوسة بالحواس القادرة في تناول الحركات المعقولة والبرهان
 الموحدة ومنه قال في الامور المستمرة الكلية فقد اهل بالحق في الحد
والحد هو الذي لا يحد على عدم صفة على عدم التماثل التي هي من الزوايا
 الحدود وقدر بالعلم بالامور العينية اذ الامور التي هي على العلم بها هو
 الحدود لا علم يكون الجليل **والحد** لئلا تسمى الحدود واستواءها
 فاعلم ان الحدود القوة التي تربط بينهما التماثل وتسمى في بعض
 الصفات المتعاطية كالتمحيص والحدود ففقدت مودة بمرتب
 القادر ان يرد على وجهين حوران لا انقلب واعلم ان ميرت التي
 ما أخرج عليه اهل الملا وقد يرمي عليه من افق الكلام ولا يكتفى
 بالبرهان الا فراد منه فاعلم منه لبعض المتكلمين فان كانت جملة
 وحيث لا يصدق من ممانعة في الجدل عبارة من عرج هو امر مستمر
 بالحدود وذلك لعل في ممانعة في حد ذاته المستمرة في بعض الحدود فان كان
 وهو من كل شيء

هذا هو الحد
 وهو الذي لا يحد
 على عدم صفة
 على عدم التماثل
 التي هي من الزوايا

جوا محمد شقيقه وان كانت من هذه المثلث وما تركب منه الجليل
 ان تركب الا من امكن المتماثلين فليس يمكن على الجليل ما بعد هذا شقيقه
 نعم يمكن ان يجمع الجليل فيكون من هذه المثلث مختلف الموضع قد توافقت
 المتكلمين فلا افعال متفق في العلم الا ان هذه الموضع ما هو قد مرست كمنها
 كما ان على المثلث المتماثل مثلا لا يكون العلم وادى اهل العلم الجليل
 كما ذكره المصنف وحسب اراد ان يجمع قوسه كلامه فوضحت مرست
 فيعلم ما قوم منه انه لا يماثل الى ذلك كما ياتي المصنف في بعضه
 مع القادر المتماثل **والحد** باب بالحق تفقد الموضع بعض اورد
 الحدود ومنه على المتكلمين ان ذلك من الزوايا قد مرست منه وان كانت
 المقدمه الاولى منها مستمرة وان تميز برمنته بافعال العلم والحدود
 فاعلم ان من امكن المتماثلين في اسنوه ياق السه الواحد كالجليل متفق
 ان يكون في الزوايا الواحد او زوايا لا متماثل اصابع السه مع ما مرست
 من تقييد هذا ذلك علم ضرورة فاذا علم بالحدود كونه جوا في وقت حال
 ان يكون موهبة في ذلك الوقت فمما ولا امكن الجمع التقييد
 فاذا علم بالحدود الفيد كونه جوا دائما كمال ان يكون في ممانعة
 من الاولات وما ذكره من الاستمرار من المراتب الجليل الا على فاعلم انه
 يكون جوا سوار في موقعا بوقت معين او دائما لا يحد التقييد مطلقا

من هذا الحد
 ليس من موضوع
 يصح ان تجوز عليه

وأنق احتمال التقيض في نفس الامر بالحق الذي ذكرناه من ضرورة العلم
عادية أو غيرا ثم إن العلم العادي يحيل نقضه كقوله عقيب الحق انه لا يورث
بدل نقضه بل يورث من التقيض حال لنقضه لا يوجب الاحتمال الذي
نقضناه باستدلاله بحال نظر الى ما هو واقع في نفس الامر ولا يرى
من هذا الجوز في جميع الكائنات الواقعة ولا يتفحص بالامور العادية
من ان ما علم منها بطريق حصول الجسم في جزء مثلا لا يترك التقيض لانه
فان فرق بين ان يعلم كونه بالبلد في وقت مبدى وبين ان يعلم ذلك في
في الجوز الحق ونفي الاحتمال كسب لعل لا يوجب مقتضى اذ وقع في
لكم في وقت فان تيسر لطف الاثر الى ذاته من حيث هو كان ممكن في
الوقت تعلق وان تيسر الى ذاته من حيث هو كان مقتضى ذلك التعلق
بمقتضى كسب الزمان بوجوب تقيده بانما فيه هو امتناع ما يورثه في
الذات ما هو خارج احد ما يتبعه لا لاخر امتناع ما ذاتيا لظهور الى الخلق
وكيف لا واجتماع التقيضين حال لذاته ولا ينافي ذلك المكانة لكان
وصدق قلت الطرفان متيقنان في الزمان الى الخلق المركب من ضرورة
احدهما ولا امتناع مما لا ينافي واجتماع التقيضين وان كان مستحتملا
في نفس صدق الاخر متمسك بالذات بل يصدق الاخر ولو لم يستعمل اجتماع
التقيضين وعلى هذا فان ممكن المطابق للواقع يكن نقضه بالذات ومقتضى

الذات

الجوز الحق وليس من ينافي مقتضى نفي الاحتمال في الامكان الذاتي
يقابل الامتناع الذاتي والاحتمال في نفس الامر يقابل الامتناع مطلقا
وهو امر او بالاحتمال في ذاته لا يحتمل ان يكون ذاتيا في شيء من
فان صدق المطلق الواقعي يستلزم صدق الامر ليطرأ بغيره
الايجاب لا ينافي احتمال السبب فلا يلزم الحكم بالاحتمال في مكانه
والتحقيق قد حقق ان الجوز الحق لا ينافي عدم احتمال التقيض في الواقع
فانه تحقيق انه لا ينافي في مطلق ذاته ان احتمال متعلق العلم بصدق الحكم
ان ثبت في نفسه بغيره بغير احتمال فكل واحد من التقيضين على البر
وهو مقتضى الجوز لا يستلزم ان الجوز بان الواقع احد ما ليس جزءا
مطلقا لا يوجب ذلك الجوز من حسن وقوه من ضرورة الجوز
او برهان في اختيار حصول الجوز لا يكون احتمال التقيض الا في
عنه العلم في حال ولو اسطر المرجح لا يمكنه عند ذلك ان لا يكون
مطلقا بل لا يمكنه في نفس الامر فلا احتمال لوجه وانت خبير بالحق
الاحتمال عند عدم علم الجوزين ان هو لا مكان الاحتمال عند علم في التعلق
والقيود وانما نقضه بوجوب الواقع فالحال في المطلق وعدم وقوع التقيض في ذاته
لا يتصور في احتمال في الواقع اما على تقدير صدق المقتضى او على تقدير صدق التقيض
فان مستدركا لا احتمال وقوعه في نفسه في بعد لطف التقيض في نفسه

انما هو الامور في الواقع الحق
وفي الواقع في الحقيقة لا يمكن احدهما
التقيض في الواقع احدهما في نفسه
الاحتمال ووجه ذلك في تقدير الاحتمال

انما هو الامور في الواقع الحق
وفي الواقع في الحقيقة لا يمكن احدهما
التقيض في الواقع احدهما في نفسه
الاحتمال ووجه ذلك في تقدير الاحتمال

انما هو الامور في الواقع الحق
وفي الواقع في الحقيقة لا يمكن احدهما
التقيض في الواقع احدهما في نفسه
الاحتمال ووجه ذلك في تقدير الاحتمال

انما هو الامور في الواقع الحق
وفي الواقع في الحقيقة لا يمكن احدهما
التقيض في الواقع احدهما في نفسه
الاحتمال ووجه ذلك في تقدير الاحتمال

10

من كونه معلوماً في وجهه في كل واحد من وجهه إذا لم يكن
مما ذكره في القسم من الجواب في كل واحد من وجهه في كل واحد من وجهه
ووجهه في كل واحد من وجهه في كل واحد من وجهه

بحصول كل منهما فيتم الاتفاق والتعريف مما اذا كانا في الواقع
 البتة ان اريد العلم بالواقع والكل في الواقع العقل واما في الواقع
 وقبل العلم بالواقع الى الاستيعاب المتعددات والقدرة
 في المتعدلات **قوله** لكل مركب انما يتبع الى جانب ما ذكره من
 كسبها من غير وعمره كذا او قل الادلة عقلية ونفسية
 كذا انما علم ان الشيء اذا اتم من امر متعقد وشيخ اليتيم
 فاعلم ان ما ذكره من تلك الامور مادية وانفسية وقدرية
 صورة والنسب هو تلك المتعدلات من حيث انها مادية
 فاعلم ان ما ذكره من تلك الامور مادية وانفسية وقدرية
 انما يكون مركب من القوة والضرورة ما في الذي يكون موقفا
 يكون ان اليتيم الرربة والارزاق عرضان فلهذا يكون موقفا
 ان يقال انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض
 يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال

قوله في بعض الكمال

الآن

بحصول كل منهما فيتم الاتفاق والتعريف مما اذا كانا في الواقع
 البتة ان اريد العلم بالواقع والكل في الواقع العقل واما في الواقع
 وقبل العلم بالواقع الى الاستيعاب المتعددات والقدرة
 في المتعدلات **قوله** لكل مركب انما يتبع الى جانب ما ذكره من
 كسبها من غير وعمره كذا او قل الادلة عقلية ونفسية
 كذا انما علم ان الشيء اذا اتم من امر متعقد وشيخ اليتيم
 فاعلم ان ما ذكره من تلك الامور مادية وانفسية وقدرية
 صورة والنسب هو تلك المتعدلات من حيث انها مادية
 فاعلم ان ما ذكره من تلك الامور مادية وانفسية وقدرية
 انما يكون مركب من القوة والضرورة ما في الذي يكون موقفا
 يكون ان اليتيم الرربة والارزاق عرضان فلهذا يكون موقفا
 ان يقال انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض
 يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال
 انما يكون موقفا في بعض الكمال فيكون موقفا في بعض الكمال

قوله في بعض الكمال

قوله في بعض الكمال

قوله في بعض الكمال

اذا كانت في الوجود الامكان فان تقدم في العقل فقط
 يتحقق كالحقيقة او لا تقدم لذات في العقل في نفسها بخلاف الاول
 بل ان الذات هي التي لا او متناه و متناه النفس ان امكن الاخر
 الى الاول ولا يتوان له فانه اذا لم يتصور كونه الذات في الذهن
 قبل ثبوت الذات وكان ارتفاعه بين ارتفاعها وجب ان يعلل
 ثبوته لها بالذات والا كانت متقدمة على ثبوت الذات فيمكن
 تصور ثبوت الذات مع ارتفاعه من غير ان يكون ارتفاعه ارتفاعها
 ولا يغيره وان كان للذات في نفسها بحيث لا تثبت لها ان لا يكون
 كونه و كذا كذا او كان الارتفاع المسموع بين ارتفاعها فلا يكون
 نفس الارتفاع عليها لان ما ليس له اوجده لا يكون ارتفاعه ارتفاع
 الشيء بل يكون كونه كونه نفس الذات فلا بد ان يكون نفسها اوجدها
 عليها فظهر ما ذكرناه وهو ان الارتفاع عليه يستلزم الارتفاع
 ما هو ارفع منه لتوابعه التي اشار الى انقسامه فانه انما ليس له في
 ان تمام ما يمتد ما كنهه و اجازة و الاول مقول في جواب ما هو لان
 السؤال به و اجازة في انما لم تكن انما معرفة تمام ما يمتد
 عنه فهو المقول في اجازة الانسان فانه تمام ما يمتد المرتبة من
 في العقل فانه لا يزيد على الانسانية الا بمشاهدة لا ترتفع العقل

في الارتفاع المسموع بين ارتفاعها
 فلا يكون ارتفاعه ارتفاعها
 فلا يكون ارتفاعه ارتفاعها

ان كانت في جزيئة فانه مركب بالذات و كان صورا او كنه بالذات
 انما هو انما ان يكون تمام المركب شيئا و بين ما يمتد اخرى و اخرى
 كما يكون فانه تمام المركب بين الانسان والعقل او لا و ان مركبا
 شيئا الامور ما هو داخل فيه مقول المع و غير هذا المركب في مقول
 على ما يمتد اي تمام شيئا المركب فلا بد من قول ان اجانس و ان
 لا يكون تمام المركب يكون غير انما في الحقيقة فما هو المقول
 فاذن تقدم على ما تقدم شيئا على ان يمتد في تمام و انما في مقتضى
 المقول ان اجانس و ان عراض الى انما و انما من المقول و انما
 يكون تمام مقتضى المركب بين الجسد و الجذبة اشارة الى كنه
 مقول في جواب ما هو على ملك الامور المخلوقة بالحقيقة بحسب كنه
 الحقيقة ليست هي مقتضى الحقيقة فلا بد ان يكون جزا لكل واحد منها و انما
 الحقيقة انما هي مقتضى الحقيقة فالحقيقة كما يكون شيئا كما هو على
 منها في ذلك كنه من مقتضى ما كنه من الاضاف و انما اجانس
 ما يمتد ان انما من مقتضى على تلك الحقيقة فانه بالذات فانه
 لا ولا تمييز في العبارة و انما مطالب في الواقع فاني اجانس الى
 انما يقول في الاضاف الى فانه قولا بالواسط بين التماثل و انما
 ان ما يمتد كونه لا بد ان يمتد انما مقتضى الحقيقة بهذا الاجازة و انما

و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع
 و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع
 و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع

و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع
 و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع
 و انما مقتضى التماثل لا يمتد في الواقع

في ترتيب الامم الخمس

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or document, written on aged paper. The text is written in a dark ink and is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The script is highly stylized and difficult to decipher.

وكانت من ايام الخليفة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

۱۰۰

1870

[illegible]

١٠٠

فانما انما المقصود من هذا القول ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في ذاته
وغيره في غيره

وهو الحقيقة ومنه يتبين ان
الاول هو العلم بالركب من القدرات
والثاني هو العلم بالركب من
الحقيقة فزعم ان القدر
منه العلم لا الحقائق
وقد ادركت معناه فبين
والنسبة مع وجودها
يعد الى ان الحقيقة
المتعلقة بتركيبها كانت
الركب اما اولها فانه عبارة
بمنها الى ان كان من ذلك
الحقيقة والمصدر والركب
لا يعرف بالصدق والكذب
في الحقيقة وصدقها
بما هو متحقق وصدقها
بما هو متحقق

والحقيقة هي التي لا
تغير ولا تتبدل
والصدق والكذب
هو الذي يتغير
وتتبدل

فانما انما المقصود من هذا القول ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في ذاته
وغيره في غيره

فانما انما المقصود من هذا القول ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في ذاته
وغيره في غيره

او لا بد ان لا يكون له وجود مستقل
اي انما جعلت جزء من
على العلم وعلى هذا النسبة
وان على اركان على الدليل
مشخص فانه بالمتحقق
معرفة اذ ان الحكم على ما
جزئية والكلية انما كان
لم يتبين ببيانها
الكلية ولا جزئية
المحقق في الحقيقة
دون الكلية لانها
عدم الكلية لتكون
لانهم مفهوم
الجزئية انما هي
كون الحقيقة جزئية
لها واما اجلت الحقيقة
استبين انما هي

والحقيقة هي التي لا
تغير ولا تتبدل
والصدق والكذب
هو الذي يتغير
وتتبدل

استندام تلك المقدمات لتبينها في قطع بوجهه بل ان تأملنا لانه
 قطعية فالامارة في قطعية مقدماتها باسرها او بغيرها استندامها الى ان
 ان الامارات تكون قطعية للمقدمات والاستندام معا والافادوت
 قطعية فتكون برامتها كمن يكون مقدماتها قطعية دون الاستندام كمن
 يستندم والقياس الذي يقطع انما هو ما يقطع في الفرض المستند
 لتأكيدها اذ ان كبريت من مقدمات قطعية فلو كانت كبريت لفرق باصل
 فهو سارق فان استندامه لنتيجة قطعية كاشبهه به وانما الحكم في القدم
 فثبت لان يثبت ان اللازم اليها مقفون وكذا في حقيقة منتهى
 ان قوله انه ليس من النظم والامانة وبين امرين لا ينفك
 كقوله منتهى مقفون لان ذلك انما لم يكن الامر الذي يستند
 اليه لا الامانة في سائر الصور **الاول** في الامانة في جميعها فان
 زود الامانة في مقدمات ذلك القياس على انها متشعبة في جميعها
 انقطاع في المقدمات يتوهم المقدمات فان منتهى مقدمات العلم
 يشبهه في الصورة ثم القياس على بران حدوثه يقول منتهى مقدمات
 مقدمات دون الاستندام كمن يقطع في كذا الحال في المقدمات التي
 بحيث لو دلت ثم لوجعل الامارة عبارة عن المقدمات كالمقدمات
 بالدليل في المقدمات كمن يتركب القياس باب علم يظهر في المقدمات

فذلكم

الاول وجه الدلالة في المقدمات كمن ان مقدمات البرهان قطعية
 واشتراطها الى ان استندامها لنتيجة قطعية والافادوت المقدمات
 يستندامها استندامها في قطعية بوجه الدلالة المقدمات اي وجه استندامها
 لنتيجةها وهو لا يجوز لزم النتيجة فان المقدمات من حيث هي مقدمات
 منطق لا يستندم نتيجة بل به يتأكد ان المقدمات في وجه الاستندام القطعية
 وكيفية **الاول** فثبت ان ما ثبت في دليل على ان النتيجة الكبرى وجبت
 والامانة من الاول دليل في وجه مقدمات الصغرى وقول الكبرى في وجه مقدمات
 المقدمات ولا بد على ما ذكرناه من ان مقدمات الصغرى وقول الكبرى وجبت
 من مقدماتها والاول من مقدماتها **الاول** وقدم عليه الامانة الى المقدمات
 فيظهر منه الامانة في جميع الصور على ما هو المتيقن **الاول** فان العالم
 اخص من المقدمات ثم لصدقه على مقدماته وكذا ان اريد به جميع كل
 نوع من انواعه وقيل للامانة العالم للامانة وبالمراد منه هو
 ان لا ينفك في المقدمات كل المقدمات فثبت ان منتهى مقدمات العلم
 من المقدمات كمن الجدل ان في صورة النساء في قوله انه في مقدمات
 واهم انما لا شك في ما مضى انه اذا سوي موضوع الكبرى كمن
 موضوعه هو قول الصغرى وطبيعة الجدل في مقدماته من المقدمات

ان اريد بها جميعها يكون
 من حيث هو فالمراد

في قوله ان لا يكون له في نفسه

15

والاخرى على ما لم يذكر القياس القطعي لانه صحتها في
 جميعه او لا في جميعه الا في جميعه لان تعقبات اطرافها كانه مما هو
 كانه فيها فيكون في ترتيبها وتأتي بين مبادي اركانها فيكون
 ما هو المبدأ في الامارة وما هو المبدأ في الامارة فيكون
 المقدم فان مقدمته الامارة لا بد ان تنتمي اليها في الغرضات الا
 ان الدور او المسمى وزعم ان الكسب منه رتبة تحت القياسات القوة
 موافقة ودان جعله المنطق من القنينة وانما في المسائل
 تحتها لا واما هذه المشهورات والاقضية في الواقع المقدمات
 القطعية فبما هي ان المراد بها ما يقبل القطعية كالتقدم وقوله في ترتيبها
 قيل ان هذه المسبوبات ان قنينة معطوف على المسبوبات فيكون
 قيل في قوله كالتعديلات وكما في ترتيبها لا على قوله من القنينة في جميعه
 في مبادي الراي يتوجه اليها ان لم تستدركها في المشهورات
 فلا عبرة بالتجربة والاحساس ان قنينة يرتدك الى ما ذكرنا في القنينة
 في عبارة الاسم فان قوله والوحيات مرفوع على انه مبتدأ وما بعده
 جزء وكذا قوله والمسبوبات فقد ادرك كل شي على اسلوب واحد
 ولان كذا في قوله في القنينة لا نقل من ان المذكور في المسبوبات هو المبدأ
 والمباني في ترتيبها والوحيات والمسبوبات والادوية في ترتيبها

2

في ما ذكره من قوله وليس كل نص في قنينة الى هنا كانه يتحقق ما ذكره
 البرهان بل القياس مطلقا او كما ذكره من الغرضات ما ذكره
 صورة القياس برهانها او غيره فغرضان وادراك يكون الا انهم لا يقيم
 فيكونا فيه بالفعل ذكر طريقتي على ترتيبه كذلك والادوية في ترتيبها
 محتقان للصدق والكذب كذا في المذكور والتعديلات افضل
 احرازها الاقراني لوجود اللازم فيه بالقوة لوجود طريقتي فقط
 ان يقرر على هذا القسم للثبوت ومنه كلامه في الاقراني في العمل الذي
 ليس فيه رتبة اي مقفلة ولا تقسيم اي مقفلة يخرج الاقرانيات الرطبة
 فانه لا يقيم عليه على ان يشي منها لا يقيم الاقراني كذا في الاشياء
 اذ لا بد منهم من احد ما يبينهم بانها ليست بقنينة الاخراج وذلك
 لم يذكره المقدمون ثم تجوز المعنى في الاقراني في العمل واذ لا السبع
 بانه يقرر على ذكره القنينة ولا يتوقف على عددها في العمل فقط
 المفردان من مقدمته انما هي مقفلة في الاقراني المذكور اعني العمل
 ومنه اشارة الى ان الفرق لوجود في عبارة الحق وليس في المقابلة
 راجع الى الدال الذي هو الاقراني اي ليس في المقابلة في الاقراني بل في
 القول الذي هو العمل جزء منه في العمل والممكنون في ادوية وعقده في ترتيبها
 انما يلزم فيها من ترتيبها في العمل بالعلم كقولنا ان كذا في ترتيبها

انما يكون في العمل
 انما يكون في العمل
 انما يكون في العمل

Handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

ليس كبح نفس الله مبر على تقدير صدق الادل وطرح بحجارة الزلزلة في
الظهار الخت الفرم كما عرف الاول وقع لاس ان يتوم من وجوب صدق
في نفسه والثاني رد لا اعز من بمن ان التوليف ليقفي ان يكون قون
الات ان حيوان على لقون بعض الحيوان ليس بان ان ومن كلك
لعم الاثافي كيف على ان الاكثاف يوجد التوليف ليس بقاء الكيفية
على صلبها فينع التفضي الفة واما قون كل انسان فاطع فهو كلك
لكل ناطق انسان خصوص الادة ككتم يمشون من كلك الفة على
لكي لم يطر فيه الى ككولوا الحيز فذلك ككوا بان كلك الحية كك
جزءه لانها لازمة في جميع صورها فبذلك الحية لتعلقها منها
فان قيل قد عبرون على القضا في كك الحية كك الفرة والاشكال
الكلوس بل عظمها فلم لم عبروا فيها لاداة في الموصلة كك
ككها مقلد القيد الدائمة في مضمومات القضا معبرة في
لون الخارية منها والفررة مثلا داخلة في مفهوم كك الفرة
والساداة خارجة عن القضا التي كك في مجموعها وقد يقال
لكن ما ذكره منه حقيقة وقد يطلق على كك الخربان اسمها وعلى كك
الحية قال الله فكك الحية جزء موصلة ولا يتوحد كك الخربان
معكس لان التوليف لا يقد على القضا التي هي الكلوس ولا يق كك

و بعد از آنکه در این کتاب

١٠

الحكم بالحيات وقد قيل الموجهات لم يرد عليه ان الموجهتين

لا يتكسان الا اذا اختلفت الموضوعات بالمكان والوقت

السبب الكلية التي احضرت الوقتية لا تتكاسل على ان السببية الجزئية

اذا كانت احدى التي مستبين الكيفية حيث وبراها من المستبين

الكلية وانكاس السببية الكلية كذا وبعدها انكاس السببية الجزئية

الكلية كذا على انكاس السببية الجزئية وبعدها انكاس السببية الجزئية

كل من الطرفين يتقضى للآخر فمرا الطرفين منها بالطريق والاولى

الموضوع والاولى لا تقرر من ذلك فتقول على ان احد التوحيات على ما

مكس الزطيات وفي الاخر على انكاس المكس المليات تنبها على ان لا تارة

كل من الطرفين وبها في كلا الطرفين وادبر الازدواج في صق الكس

الكلية كذا على انكاس السببية الجزئية وادبر الازدواج في صق الكس

نذهب القدرات المعبر للستوى العلوم والاولى يتقضى الطريق

منه السببية العامة فينبغي ان يتقضى الفنى للزاد والمناطون عليهم

وذلك انك على انك على انك على انك على انك على انك على انك

على الموضوع الكلية من المليات فتناول كل موجهة كسرية في المكنية الجزئية

في المكنية الجزئية

السبب الكلية

فكل موجهة كسرية جزئية موجهة
فيكون كل موجهة كسرية جزئية موجهة
الجزئية كسرية جزئية موجهة
موجهة كسرية جزئية موجهة
وإذا كان على الموضوع الجزئية
فكل موجهة كسرية جزئية موجهة

المركب

في المكنية الجزئية

الاولى موجهة كسرية جزئية موجهة

لا يستلزم تقضى المازوم بل ان يكون رفع المازوم على وضع

الملازمة على وضع آخر الاول ان يكون المازوم على عدم الانكاس كذا

ان تحولى المازوم واما لو وصف موضوعها فاذا عدم وصف الحلال في

عدم منه ايضا وصف الموضوع والا لم يكن مستديرا والمقدرة رقيقة

المرسل بالمولد المستبد دون السبب التي لا تسكن سواها على انكاس

ولا تكرر في الموضوع الجزئية المازوم الا اذا كانت احدى التي مستبين

من ان على التقدير من المكنية واجبة الى الجزئية لذلك لم بانكاس الكلية

السببية مطلقا كذا بالمستوى وبانكاس الموضوع الكلية كذا

التقضى فتدبر من ذلك ساقية **قوله** ومن اجل ان الموجهتين الكسيتين

ملا زمانا اما متداوان لان كل واحدة منهما متكسرة الى الاخرى

تلازم السببية الجزئية واذ كانت السببية الجزئية متكسرة الى

جزءها فالتكسرة السببية الكلية الى كسرية الجزئية اذ لا تارة المازوم لان

واعم منه فلا يستلزم تقضى المازوم وادبر الازدواج في صق الكس

انكاس جزئية المكنية جزئية موجهة
في المكنية الجزئية

مركب التلازم

الآخرين بالحق والعدل بل الحقيقة الى منزلة جسيمة وانما ثبت
 الا ان على هذا النسق من الاول نظم ليس يتصل فيه الزم من الحكم
 الى الوسط ومنه الى الحكم به بكافة ملائمة قياسية لازمة الى ما في
 ركنه في انزوت مقدمته امضى الصغرى المشتقة على موضوع
 الخط الذي هو الفرات وانما ثبت ركنه في الحقيقة الاخرى والى
 في الحقيقة فيما بعد بعد ان يلحق مشكلا به ان يتسبب احدى الصغرى
 برمد المعنويات الاولى فان للمادة في قوله والشيء لا يتغير
 العلم والفرق بين الصغرى والكبرى كسب الكيفية والشيء
 قرينة **الاول** ما ذكر من قياس بالحقيقة انما الى ان السمة عزات
 ويكون كعقلا كل مثل ما يتصل به سقوطا اشرف منه شرط منها
 انما انما الشكل الاول وهو المنهج منها في الحقيقة وذلك ان
 في انما على ارجح البرهان انما على سبيل مقبول انما في ذلك
 رجوعه الى ما ثبت سابقا ان حقيقة البرهان الى الدليل وسبق
 للخط على الحكم عليه وجب ان السبب بينهما اذا كانت بينهما
 فكل من هناك لا يتسبب اليها فلا بد ان اصله وان كان فاني
 ما هو الحكم عليه لم يستفد استسباب الخط الذي يرد في اليه والى

لا عقل وبعضها لا يتصل فلا يكون قياسا
 بالحقيقة لان الانساج بمعنى الاستدلال
 معبر في حده فيستفاد من سبيل

انما هو على ارجح البرهان
 انما هو على ارجح البرهان

ما هو

ان كان حاصلا له فلا بد من استزاده للخط والاولى ان
 ما ذكره انما لا يتبعه بغيره فانه لا ملية الفان جهة الدلالة
 ان موضوع الصغرى ليس موضوع الكبرى فيستفاد في حكمه فلا يمكن
 الا ذلك وبطلان حقيقة البرهان وجهة الدلالة فانه في السبيل الاول
 في نفس الامر انه والعقل لا يمكن بالانما الا به خطه سواء صح به او لا
 وليس من شرطه جواب عما يقال ان العقل حكم بالانما الى الاشكال
 الباقية بالخط ولا يلزم فيها هيئته الاول كيف ولو لا خطها لم يكن
 من السبب فيها وقد يكون بالانما في موضوع لا يتقدم على رد الى الاول
 علم ذلك والكتيب المتطابقة فلا يمكن ان العقل لا يمكن بالانما الى
 على خطه وتقرن ان العقل ربا لا خط فيمكن ان الاشكال حيث
 اجمالية ولم يبره قيرا ما مضى ولا نزم من ذلك تبع فيها ذكره ان
 في خطه يتصل العقل ان يمكن من تميزه وتبين البشارة على بعض
قوله ولا يظن من جعل الله الاشكال الفسيفسائية في انما جاعلا
 في وجهها انما على هيئته وان ما شاء لا يتبع اصلا فظنوه يستدلال
 بانما الدليل فان على اتفق الاول لان الارادة او الى الاول
 دلائل انما جاعلا اذ من جدي الفسيفسائية والافتراس في هذا خطه
 فان اتفق الدليل مطلقا لا يستفاد اتفق الاول فظنوه الدليل
 وقد مر المعنى في ذلك في بحث انما الخط الفسيفسائية في
 قال لا يبره من اتفق الدليل على الفسيفسائية اتفق اوه ملا يبره ذلك حقيقة

كما
 انما
 انما
 انما

في الاشكال الاول انما على المعنى بان ما يتصل به الارجح الى الاشكال الاول من سبيل الاشكال الثاني
 في الاشكال الاول انما على المعنى بان ما يتصل به الارجح الى الاشكال الاول من سبيل الاشكال الثاني
 في الاشكال الاول انما على المعنى بان ما يتصل به الارجح الى الاشكال الاول من سبيل الاشكال الثاني

في الاشكال الاول انما على المعنى بان ما يتصل به الارجح الى الاشكال الاول من سبيل الاشكال الثاني
 في الاشكال الاول انما على المعنى بان ما يتصل به الارجح الى الاشكال الاول من سبيل الاشكال الثاني

مكسها موجهها وان مكست الصغرى جعل مكسها كبرى ثم مكس الشبه
اول اي لا يكون بين اي في المركبة الموجهتين ذلك اي مكس احد وجهيه
 كبرى لان مكس الموجهة جزى لا يعطى كبرى **اول** فلم يتحقق اي الطولان
 اعني الاضغري والا كبرى كما مر في انشوط الاول كسب الصغرى الاول
اول فرائضه وذلك لان مكس الكبرى ما يجب ان يكون لكي تكون الكبرى
 ايضا كبرى لانها كانت جزئية لم يكن مكسها كبرى **اول** ان مكست الصغرى
 فانه ان تكون كبرى سايه ليكون مكسها كبرى على ان يقع كبرى في الاول
 يكون الكبرى موجهة جزئية فالعكس لا يمكن ان يكون كبرى في جزئية
 موجهة ويكون كبرى جزئية سايه جزئية موجهة موجهة موجهة
 وتكون ما مر اسفلا فيه فلا بد من مكس التجهيل المطامعة الثاني وانما
 انعكس وان جعلها سايه الطول ومكستها حاد السلس جزئية الموجهة
 في العكس تكون موجهة سايه الموجهة وليست نتيجة الا سايه الموجهة
 في هذا الحكم وان كان مكسها مستوي ان كبرى انما في بعد الرد الى الاول
 مكس سايه كبرى ابر ان رد الى العكس احدى مقدماته وجعل كبرى على
 كبرى فلا بد ان تكون المقدمات سايه كبرى لتعكس كبرى او جزئية
 كبرى في الجزئية او تعكس جزئية لا يعطى كبرى الاول فالعكس المستقيم على
 الاول كبرى ابر سايه وبنية منله تكون الا سايه وهي نفسها او كبرى
 سايه نتيجة لذلك في **اول** فان تكست سوال علم ما ذكرته ان كبرى ابر
 بعد الرد الى الاول مكس سايه كبرى اي كيف يوجد ذلك في القريب الرابع

في الاول
 في الثاني
 في الثالث
 في الرابع

في الخامس
 في السادس
 في السابع

في الثامن

في التاسع
 في العاشر
 في الحادي عشر
 في الثاني عشر

في الثالث عشر

المركبة صغرى سايه جزئية وكبرى موجهة كبرى فليس هناك سايه كبرى
 انعكس وتقبل كبرى موجهة اول اجاب بان الكبرى الموجهة كبرى ليست
 كبرى سايه الطول ذلك سايه مكس المستوي الى ما يعبر كبرى الاول لا قبل
 في مركبة سايه سايه لاننا نقول ما قبل الصغرى بالموجهة سايه الطول
 قلت لم كيف في جانبها سايه ان الكبرى مكس تقطع مقدماتها وليغ الى الصغرى
 طبعية الاول مستطط قلت لاننا اردنا ان يكون ان كبرى ابر
 لا يكون الاكس سايه كبرى وعكس نفسها موجهة سايه الطولان وليست سايه
 الطول فنتج ان سايه صغرى والنتيجة من السال موجهة سايه الطول
 فتخرج الى رد الى سايه بسيطة والنتيجة تنبئ على ان الرد الى الاول
 طبعية وان فان المذكور هنا الطول الا ان المقدمات المستوية من الاول
 حاد والقياس الى ما مر في الاول على ان يرد من الاول
 النتيجة الى ضرب آخر منها اعلى منه فانه اذا كبرى في جانب
 الاضغري كبرى ابر الى القريب الثالث **اول** او يسقط وقوله في
 الى طرفي الزفت والتجمل **اول** الرابع جزئية سايه كبرى انعكس
 كبرى حيث جاز واستقل العكس المستوي في جانب سايه القرائن
 كبرى القرائن معلوم بان المستقيم لا يغير حدود القس والحق في جوانب
 القس كونه لا يكتلف المقدمات الاضية ولا دليل على رعاية الحدود في جانب
 القس على انهم يستعملون في الاقتران ايات الترتيب ولا بد من رد الصغرى
 الى موجهة سايه الطول على صغرى الاول **اول** واما طريق الخلف في الشكل ابر

في الاول

في الثاني

في الثالث

في الرابع

في الخامس

في السادس

في السابع

۱۳۵

في الكبرى آخر أي عند الرد إلى الاول بنفسها او يكسها واجل من ذلك
 كما قيل لا بد من كونه لتصل إلى كبرى الاول اما بنفسها او يكسها أو بالرد
 غير صالحة أصلا لا بنفسها ولا يكسها فثبت رصاحته الكلية باحد الوجهين أو
 إلى عدم صلاحته للرد في وجه هذا هو المستبد منه فقرر الشرح وهو من قال في
 المعنى ان الكلية تقع مرة كبرى للاول بنفسها أي من غير قلب في صحتها
 القريب الأربعة أعني ما عدا الثالث والسادس ومائة تقع تحت
 يكسها فيها الكبرى ويجعل معنى والحقوى الكلية يعني كبرى وأما كل كلية
 مستوفا أو مكس فيقتضى فيكون كبرى للاول فثبت إدش من القرب والربعة
 وزعم مكس انه وقع في بعض المنسوخ أو يكسها كان أو يكسها وأردوا بغيرهم
 يطبق الشرح على عند الحق فقال لا بد من كلية إحدى المقربين لتبر كبرى
 الاول لأن المربوب لا تقع كبراه بنفسها ولا يكسها لأنه القرب جزى وبهذا
 القدر تم الدليل وأما قولهم فكيف كان أقلم يقتضى السمة من كبراه
 فإن قيل القرب جزء لا بد منه سامة التكرار لأنه إشارة إلى كيفية الرد إلى
 المكسوق فالرد لا يكسها للترتيب والفرق بنفسها ومكسها الكلية أو أن كبراه
 الاستيعاب بعد الرد أي يكون الكلية كبرى ليه الرد على كبراه بنفسها فثبت
 الأربعة التي كبراهما كليات أو يكسها كما في القربان البراهين فالرد لا
 هو المستوى والفرق أن النسبة والفرق قوله أفلا في الفرق في الشكل إلى الشرح
 الأربعة لأن القربان كليات كليات الأولى من الأربعة لأن صفة البراهين
 أو يكسها في كبراهما كليات أو يكسها كما في القربان البراهين فالرد لا

المحققين موقوف على الاخرى فهو الاول وليس له وجود لان عين الاستدلال فيكون
 اما ما بين رتبتي موضوع النتيجة وعملها يستحق نسبة الاوسط اليها ولا يقبل
 ان يتبينها فاذل الاربع ان يكون هو الاول لو كانت نتيجة نتيجة وانما الاستدلال
 على النتيجة ليس على وجه بل بعد ان كان من العلم الطبيعي وهو معرفة انية قياسية
 وربما كان كنه في النتيجة في نفسها اسمها منها **قوله** اما فكيف يمكن ان كانت
 الاول من مقدمية هي كانت كبره كقول الاول وموافق كبرى الاول انية
 رده انه مطابق وان كان على منها مع انية البرهنة فلا قلت لم لا يمنع رده الى
 الثاني فكيف العنوي او الى الثاني لثبوت كبرى كبرى قلت ان بنية البرهنة ان كانت
 منقولة لم تنكس لمدال الثاني وان مكس الكبرى كان منقولة الثالث سالية وان
 كبرى لم تنكس بنية الى الثالث وان مكس العنوي كان كبرى الى انية جزئية **قوله**
 لانها ان كانت سالية كنهية مكس العنوي فربما الى الثاني من منقولة جزئية
 وكبرى سالية كنهية تنجح المطابقة وقد قلت انية الى بارود خلاف فافهم
 على انه معلوم مسلم لا رتبة الى على رده الى الاول فكيف الكبرى اليه برهان الى
 الثاني لثبات كبرى كبرى اليه فانه لا مكس المقدمه فكيف انية او كبرى
 وقد كان حيث مكس الكبرى انية الى انية فكيف الكبرى رتبة الى الثالث
 من منقولة جزئية كنهية وكبرى جزئية جزئية وقد بين انية سالية فافهم
 مسلما وجعل مبداء في استماع العلم فافهم سالية فافهم فافهم فافهم فافهم
 من انية الى رتبة الى الاول فكيف الكبرى ويصعب منقولة مكس النتيجة فكيف
 منها بقية المقدمات فكيف النتيجة وقد بينا انية بارود الى الثاني الثالث على انها

بعد الاستدلال

بعد الاستدلال بالنتيجة بانهما ياتي وجوبه كانهما حاشا الى الاستدلال برهانها
 من منقولة ما كان رده الى واحد منها فينبغي ان يثبت في القوت والاطلاق فيمكن
 ان يثبت في ذلك ما ذكرناه فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 والى ان مكس رده لا علمت من رتبة الاقياس من السالين في انية
 من انية جزئية وهو شرح لقوله انية فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 ان القسم الاول من التقدير الاول لا يمكن فيه قلب المقدمات ولا
 كما في منقولة الاول سالية فتبين رده فيمكن مما اردوه الى انية
 العنوي فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 وحده والقسم الثاني ياتي فيه رده الى الاول بقلبي المقدمات
 لا يمكنها والاهل جرتين والى الثالث فكيف الكبرى لا انية
 فكيف العنوي يكونا موجبتين والقسم الثالث في حكم الثاني الا انه
 ذكر القلب فقط لا تقصر في التبيين على موضع واحد **قوله** وان مكسها
 فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 رده الى انية فكيف العنوي فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 الكبرى لانه يمكن صفاء سالية **قوله** اما الاول وهو مكس المقدمات في كل
 جمهور اشارت الى ان الاول في قوله وقد قلت الاول انية الى
 طلق القلب والى انية الى طلق المكس فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 كون الكبرى موجبة جزئية كون العنوي سالية كنهية رتبة انية فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم فافهم
 ترتيب ما ذكرناه اسبق الى انية البرهنة وهو الى منة الحرف بالسلب

بعد الاستدلال بالنتيجة بانهما ياتي وجوبه كانهما حاشا الى الاستدلال برهانها

الكلام **قوله** ان كانت جزية الى ان كانت الجزية موجبة جزية لا يقبل
 كونه الصوري كذلك فالانجاء العبد ما اذا كانت الجزية موجبة جزية
 المقدمتين ومكسها جزية بل ان كانت الجزية موجبة جزية لا يقبل
 من جزيتين في شيء من الاشكال **قوله** كذا وكذا وكذا
 المستثنى بالقياس في كميته اشارة الى ان النسبة انما هي في كميته
 بين المقدم والقياس في ما عدا ذلك من الاشكال المستثنى من المقدم والقياس
 الى المستثنى من المقدم والقياس في كميته اشارة الى ان النسبة انما هي في كميته
 السعري وقيل ان المقدم ان يكون النسبة بين طرفي القسمة
 المقدم والنسبة بين طرفي المقدم ان يكون لا ريب في كميته
 فيبقى ما بقيت من المقدم من حقيقة الوجود في وجوده ويخرج ما يكون صفة
 القسمة في المقدم من حقيقة المقدم كقولنا كانت النسبة في المقدم
 كانت باقية لصفاتها انما هي في كميته لا في كميته في المقدم
 اعبر الاول لان المقدم العلم بثبوت نسبة الحكم الى انما هي في كميته
 الى انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 بين المقدم والقياس في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 كما هو في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 او قل انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 لم تكن الشريطة لازمة بل هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته
 مذكورة وقيل مما ذكره في الحقيقة انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته

الاول **قوله** في السبب والسبب متلازمان **قوله** اذا كان
 احداهما الى انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 المقدم ليقضي انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 تقيض لا يستلزم تقيض انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 ولا تقيضه بل انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 بين المقدم والقياس في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 وهو متصل اخره كشيء في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 ويجب كل شيئين **قوله** فانما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 على وجوده انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 استلزامه في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 الاخره يستلزم من انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 فيه **قوله** فانما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 ليقضي وجوده مقدره ثانيا لوجوده مقدره الاول في انما هي في كميته
 من انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته
 الكلام على انما هي في كميته لصفاتها لصفاتها في كميته انما هي في كميته

لك ذلك اذا كانت في مخرج تركك رجعت لا كركت هذا هو
 في القصة قد يستعمل في مقام الاستدلال فيقوم بها ارتباطا وجود
 اشياء بوجود الاول على انتفاء الثاني فيعلم منه انتفاء الاول عند
 الخفاء يناسب الاول في الربط بين الوجودين لكنهما يضافان
 هناك من مقديين تقديرهما لا يخفى مع الوجود الحق فيهم اسماء
 بحققا في السبب المذكورة واما صحتها فقد اعترى الربط بينهما والى
 اشياء لازم الاول ومنتف في الواقع فتقول الى العلم في انتفاء الله
 قال المشيخ الى انتفاءها معاني الواقع لكنها اخذت الاول معروفا
 فلا يمكن الاستدلال بهما على الاخر وفي الثاني على وجهين منه ذلك
 وهو على الترتيب في مستوف في الله تعالى لو كان زيرا في البطلان في العلم
 منه انه ليس في البطلان ومنه تركها لو كان فيها الله لا اضر الله في ذلك
 واذا كان هو الشئ في نقض الثاني ان يذكر الزميمة لمفط لو كانت
 الى استنساخ بالحق الثاني وقوله فانها ومنه لتعيق العدم بالعدم في
 الى مناسبة بين الاصل والمقتضى في استنساخ الى يتم وقد عرعر به بلان
 في الحقيقة وذكر فيهم ان اللام هنا سميت صلة للوضع اذ لو كانت في
 لتعيق عدم الثاني بعدم المقدم فكان الاستدلال بالحقيقة ليعبر الثاني في الحقيقة
 يدعي لتبديل فانها موجودة لتعيق وجود الثاني بوجود المقدم اذ لو كانت في
 وادعى من هذا الوجه ان استثنى منه نقض الثاني سمح لبعض المقدم فانه المقدم
 فيهم تعيق عدم المقدم بعدم الثاني من مقتضى الملازمة فانه المقدم من سابق قوله

الا ان فيها آلهة الا الله فستتأمد وهو المخرج من الماهية ودل كلام
 الخاتمة على ان الواسع منها ومنها ان تستعمل لانتفاء اللازم لا لانتفاء
 مزوم فان من قال لو اكرنتي لا كركت اكراد ان انتفاء اكرامه كان
 اكرام التي طلب لا كركه والمراد بالانتفاء انتفاء القسار اكرامه عند تقدير الله
 لا لانتفاء اكرامه وقيل قد يستعمل لوجود الملازمة من غير ان يقصده تعيق عدم
 المزوم بعدم اللازم او كركه كافي قد عليه السلام لو لم يقصده لم يصح **قوله**
 ومنه الثاني وهو المذكور على سبب قياس المقتضى بعبارة الحق ان الاستدلال
 الذي ليس من مقتضى الثاني اذ كان مذكورا على سبب قياس المقتضى بعبارة
 اياه باثبات الشئ باطلان في الحقيقة تباين ما يكون قياسا على سبب
 في العلم هو على ان المقتضى قياسا على كركه بالوضع المقتضى في قوله
 في الحقيقة على انه حق ويكون مزوما لما له هنا كركه قياسا على احداهما
 اذ ان شرطه هكذا لو لم يكن المقتضى كان في الحقيقة حق ولو كان في الحقيقة
 كان الخ ثانيا فيسح لو لم يكن المقتضى كان ذلك الخ ثانيا والملازمة
 الاولى يدعيه واما الثاني فربما يحتاج الى بيان يقاس على اصاحه
 وثانها كركه وهو ان يوضع كركه في الحقيقة وليس في الحقيقة ثانيا فيسح
 ان المقتضى مثل قوله لو كان هذا انسانا كان حيوانا كركه ليس
 بخيوان فليس قياسا على قياس غير كركه كركه هو وليس قياسا على
 عدمه وكركه قوله لو لم يكن في الحقيقة المقتضى كركه اذ كان باطل كركه ليس
 قياسا على قياسه ولو اريد من الاول ان اكراد ان وهو كركه كركه ليس

كل وجود الاثر انما ان يكون في الاثرات فقط فيلزم ان يكون
 او في الشيء فقط فيلزم الاختيار والكل **لا** في الجسم الخارج او في
 الموجود في شئ المقدم والشرع هو ان الجسم انما لا يدخل الا امره كذا
 المثال يطابق ان الاجتماع في نفس الاخرين في ذلك المثال
 فان في نفس الامر احد ما لا يمكن فعله بعينه فاما ان يكون الشيء في شئ
 الى الشئ كان منها بدل الجسم او غير يطابق وحمل في الشئ في شئ
 الخارج والله اعلم بالصواب **والا** في مثل است الاثر انية في الشكل
 علمت انما ترد اليه فليس كغيره الكسبي الى الاثر الى حقيقة ان
 هو السبب العلم به يحتاج فلهذا كذا ان يكون الدليل في شئ كذا
 الشكل الاول واللام في شئ العلم به قد بين كذا في شئ كذا
 في شئ كذا وكيفية رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 بل على الشكل الاول وكيفية رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 من ان الكسبي كذا انما يكون بالضرورة على الكسبي وكذا في شئ كذا
 كذا في شئ كذا وكذا في شئ كذا وكذا في شئ كذا
 المقدم ان يقال في رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 فلو اسنى منها في شئ كذا في رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 ليس بافتان فاما ان يكون كذا في رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 القسم الثاني في رد اليه فاما ان يكون كذا في رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا
 الى الحقل كذا في رد اليه فاما ان يكون كذا في رد اليه فاما ان يكون كذا في شئ كذا

في شئ كذا

انما كان زوجا لم يكن فردا فالزوج هو اللزوم الذي لا يحل
 وسطا فان قلت رد الكسبي مستقلا كان او منفصلا انتم بذكره
 اذا كان المقدم والاقتران في المنفصلة والمنفصلة مستركين في الموضوع
 كما في الامثلة المذكورة وانما في تفعل تقول ان كانت السلسلة
 كان النهار موجودا كمن السلسلة فليس الدليل موجودا قلت اما الاول
 فيقال في رده كذا النهار موجود واما الثاني فيقال كذا الدليل
 من ان يكون السلسلة الموجود وكل ما هو متوقف على طول السلسلة
 ليس موجودا مع الدليل ليس موجودا والمراد بالضرورة ان يكون
 المذكور احري او صحت صرح بكونه مذكورا او لا ولا بد في الدليل من المقدم
 للدليل على كذا في كذا المقدم الا ان ثبتت هذا اللزوم لموضوع المط
 ليس مأخوذة من المقدمة الكسبية فقط ولا استنداء به في وجوده
 المتصل فقط بما يحويه فلهذا في شئ كذا في شئ كذا
 وهو المتصل الكسبي انما كذا في شئ كذا في شئ كذا في شئ كذا
 ويرد على الحقيقة المحتملة فلا يحتاج الى هذا التكذيب بل ما سبق من المقدم
 يقتضي انصار الدليل في الشكل الاول فلا بد من الرد وقد ادى الى اليه
 بان اقترانها قد ردت اليه كذا في شئ كذا في شئ كذا في شئ كذا
 الى ان الرد في الكسبي على قاس الرد في الاقران وقد علمت انه لا بد
 من كذا في شئ كذا في شئ كذا في شئ كذا في شئ كذا في شئ كذا
 لكسبي على حدة الاول وجب ان لا يعلم انما هو مدون الرد اليه قد كذا

ذلك اذ ربما كان لا يعلم احد من اهل البيت ان ذلك خطا
العقل لبيته الاول فيه بسبب سوء فهمه لا بسبب سوء فهمه
العقل يعرفه اخره في بيان الاشكال باللفظ اذ يتوسطه خط
العقل هيته الاول وقد رقت انه لا يجب في خط العقل ان يخرج التبين
ما يقال في توجيهه مع مراعاة ما سبق من الكلام وان كان فيه ما يكره
قوله يرد الاثر الى الكسالى لما ارد الى المتصل في ان يتوسطه
لا يفيق في قوله الوضوء عبارة وكل عبارة بيته ان كان الوضوء عبارة
بيته على انه منه وهو ظاهر وانما المتصل في ان يتوسطه في الوسط
بيته الوسط والمثال واضح **قوله** الخطا في البرهان لا يقع عنه بيان ما في البرهان
وصورته اشارة الى ما يتعلق بهامته الخلل يخرج عنه فخطا البرهان لا الخطا
مادة او خطا صورة اذ لو صح العبر الى ان قطعي والقسم الاول اعني خطا
يكون من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى اما جهة اللفظ فلا لبس في جهة
الكاذبة بالصادقة اذ كان ذلك لا لبس في جهة اللفظ باللفظ
يتمها كما يحتمل الكاذبة والصادقة من حيث الدلالة وهو ان اتصال اللفظ
للكاذبة والصادقة قد يكون الكاذبة انما هي احد الجزئين سواء كان
بحسب حيزه كالمعين او بحسب احواله كالمثل فيقول مثلا من عاين وصارفة
باعت مفهوم لها ان اللفظ العيين وتريد بالعين مفهومها لا بالصدق
القول المذكور باعتباره فيقع الاتباس بين الصادقة والكاذبة فيكون
اللفظ فاذ استعملته القول في البرهان ويراد به المعنى الكاذب

طالع صدقة كان خطا في المادة وانما في حرف العطف ان يكون الكاذب
في حرف العطف مثل الجنة زوج وفرد وهو يصدق بان ان الصدق
الذي هو الجنس مجمع مركب من الزوج والفرد تركيبة من الاثنين
فيهم منه انه زوج وانما فرد ومنه الميعة كاذب واللفظ يجهل فان
لو خط الفهم الفرد الى الزوج اولاً ثم حمل الجميع على الجنة كان للمفهوم
الاول الصادق وان لو خط حمل الزوج على الجنة اولاً ثم حمل الفرد عليه كان
كان المفهوم الميعة ان في الكاذب وانما ان حرف العطف مشترك بين
تدريج المعنيين فان كان المراد الاستراك لفظاً وليست في المشترك
والموافق بالقياس الى افراد بل الحقيقة والمجاز الفهم اذا استمر المآل
بحيث يقع التباس عند الاطلاق **قوله** ومنه ان ومنه المذكور حقيقة
الميعة اذا اريد حمل الجميع من حيث هو وكذب اذا اريد حمل الجميع على
الاخرى ان الفرد يصدق عليه ان هو ماض في ان مجمع مركب منها والصدق
ان هو ماض ماض ومنه احوال اللفظ المعنيين انما انما انما انما
ثم ماض الى صوابه لان حمل الجميع كان المفهوم الميعة الدليل وهو صادق وان
حمل عليه الخوا لا ثم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الجنة فون من طيبين مر اذ كان طيبين مر اذ الطيب مر اذ في الحقيقة
مثلاً فان يصدق في الافراد دون الجميع ان الفرد كل واحد من اللفظ
واريد ان طيب انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بحول كاذب فان اللفظ يحتمل الصادق والكاذب والسبب انما انما انما

كفر من كل امرين
اشبهه في اللفظ

١٥١ في الصدق عكس ما مر من المثاليين **قوله** وقد يكون الاستعمال
 يكون احتمال اللفظ الكاذبة والصادقة بواسطة استعمال اللفظ
 المتبني الدالة على معان متعارفة كما مر اذ قد كان السيف والصارم فان
 الاول للذات مطلقا والثاني باعتبار كونه قطعاً فيقول الذم من غير
 الاقرار ان يجرى القليل من جري واحد فيحمل الصدم على ما حمل عليه الاخر
 فيقع الخطأ كما يقال في سيف يقطع اذ صارم بناء على انه وكل سيف فانه
 كذا فالصدمى عنها كاذبة قد البتت بالصادقة فان قوتى عنده
 صادق وقد قوم ان قوتى هو صارم بمناه فلفظ الصارم يحتمل مفهومين
 معنى السيف فينقل القيد ترادفهما واما قول الله تعالى فيقول الوسط
 متدا ولا يكون فقيته بحيث لان الخطأ في البرهان من جهة الصدقة فوجه
 عن هيئته الاشكال فزوجة اعتبار ركز الوسط على ما سبق **قوله** واما الحق
 واما الخطأ في مادة البرهان من جهة الحق فلا يتبين الحاذية بالصادقة
 انما كان الخطأ فيها من جهة اللفظ كان لا يتبين الحاذية بالصادقة
 فالخطأ في مادة البرهان اما هو لا يتبين الحاذية بالصادقة فقط وذلك لان
 اما جهة اللفظ فهو القسم الاول او من جهة الحق فهو عند القسم ولم ينفذ
 الاول ان يكلم على الحبس بما هو مفعول من غير ان يقوم التماس الموجبة الكلية
 كقوله فيقول ان كل لون سواد لان كل سواد لون وان كل غير سواد
 مرة لان كل ليرة سبيل الصدم من هذا اللفظ عكس **قوله** ومنه اي من حكم
 على الحبس حكم نوع منه او من هذا اللفظ لان المطلق بالقياس الى المقتضى

الصدق

او وقت كما حبس بالقياس الى نوع قتل في رقبته كرقبة الظهر
 رقبته في كفاية وكل رقبته في كفاية مومنة فانه لا راي ان كل رقبته كفاية
 قتل المومنة خطا رقبته في كفاية فوم ان كل رقبته في كفاية رقبته كفاية
 قتل الخطا فكم على كل رقبته كفاية قتل الخطا فكم ان كل رقبته في كفاية
 ثابت رقبته مقيمة كمال كونه في كفاية قتل الخطا فثبت رقبته مقيمة
 مطلقا وكذا يقال في الامنى من امير وكل ميم ميم بالليل في البصر بالليل
 كمن ثابت البصر في وقت الظلمة البصر السند وقد اثبت للبصر مطلقا كانه
 قوم ان كل ميم ميم في الوقت المذكور لان كل ميم ميم في الوقت المذكور
 من الخطأ المعنوي في المادة يقع من جهة البتس الحاذية بالصادقة
 لعدم مراعاة جميع ما ذكره التناقض فانه اذا لم ير ان كل ميم ميم في وقت
 لقيضا لقيضه كاذبة فيقول كون الاول صادقة وهي كاذبة ان كانت في
 المعنوي في المادة القياس اليه القطع بالقطع فيحمل الامتدادات في
 ما ليس بقطعي كالقطعي فيستدل بالبرهان بجري القطعي في كونه في
 بواقي من هذا القسم من الخطأ كونه العلم فان كل ان كل ميم ميم
 والامتناع من ذلك الامتناع استعمال المقدمات العقلية في الفترة الرابع
 من الخطأ المعنوي فيقول ان كل ميم ميم في كفاية قتل الخطا فكم ان كل رقبته في كفاية
 لانه ان اريد ان السقمى ميم ميم فانه ان لم يثبت ان كل ميم ميم في كفاية قتل الخطا فكم



every effort

تاریخ ۱۳۰۵
مهر ۱۳۰۵